

أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية

د. أحسن بومالي

جامعة الجزائر

عندما استأنف الشعب الجزائري جهاده ضد المستعمر الفرنسي في ساعة الصفر في أول نوفمبر 1954 بقيادة جبهة التحرير الوطني واجهت ثورته التحريرية عدة صعوبات، تمثلت بالخصوص في الجانب القانوني المعقد الذي يجعل من الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا. فقد ظلت هذه الأخيرة تردد شعارات مضللة: "الجزائر فرنسية"، "الجزائر بلا ماضي تاريخي"، "الجزائر بلا باي ولا ملك" إلى أن أصبح بعض الجزائريين وخاصة من "بني وي وي" يعتقدون نتيجة ذلك أن ما كانت تروجه فرنسا الاستعمارية من شعارات مزيفة في أوساط الرأي العام الدولي سوف يحول وإلى الأبد دون أي تعاطف أجنبي مع القضية الجزائرية.

إن استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة الذي بقي حلم كل جزائري غيور على وطنه منذ سنة 1830 لم يكن يدخل ضمن اهتمامات دول العالم بما في ذلك الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري، مثل الدول العربية والإسلامية. بحيث لم تكن إلا القليل التي تتجراً على التلفظ باسم الجزائر في الدوائر الدولية؛ لأن الشعب الجزائري حسب القوانين الاستعمارية هو شعب يندرج تحت السيادة الفرنسية، ولا يحق لأي أحد أن يجاهر بانتمائه إلى الشعوب العربية والإسلامية.

إنه على الرغم من إعطاء القانون الدولي الحق للشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها. إلا أن هذا القانون لم يغير من

وضعية الشعوب المغلوبة على أمرها نتيجة وقوف تطبيقه على الدول الكبيرة من دول العالم، وكل ما في الأمر أنه يكرس الأمر الواقع بعد حدوثه. وهو ما يتطلب من الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار أن تعمل بمختلف الوسائل بما في ذلك رفع السلاح في وجه المستعمر لكي يتسنى لها فرض وجودها على الساحة الدولية، وهذا ما قام به الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954 تطبيقاً لمقولة: "إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة".

ردود الفعل الدولية على اندلاع الثورة الجزائرية

لقد ارتأينا أنه قبل أن نستعرض الأدوات المختلفة التي استعملتها جبهة التحرير الوطني في دبلوماسيتها تقديم صورة واقعية عن وضعية الجزائر في ظل الحصار الدولي المضروب عليها عشية اندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954؛ لأن ذلك سيمكننا بدون شك من تقييم دبلوماسية الثورة تقييماً موضوعياً، ولا نحتاج إلى شحنها بالعواطف الجياشة، والحماس الوطني الفياض كما جرت العادة عند معالجة بعض جوانب الثورة، الخ.

وفي الحقيقة قد تباينت ردود الفعل على اندلاع الثورة المسلحة من دولة لأخرى، فهناك من الدول من انزعجت وتضايقت من اندلاعها مثل الدول المنضوية تحت لواء منظمة الحلف الأطلسي وأصدقاء فرنسا بصفة عامة، باعتبار أن الجزائر مقاطعة فرنسية. وبالتالي فهي تخضع قانوناً لمنظمة الحلف الأطلسي.

وهناك من الدول من تردد في تأييد الثورة الجزائرية بسبب الإحراج الذي تسببه لها ، ولكنها أعلنت مساندتها للثورة تدريجيا ، وتتمثل في الدول العربية والإسلامية.

وبخصوص الاتحاد السوفياتي سابقا ونظرا لما كان يربطه من علاقات حميمية مع فرنسا فقد أبدى تحفظه تجاه اندلاع الثورة في الجزائر واعتبر القضية الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها ، كما اعتبر الرئيس " خروتشوف " الجزائر تدخل في نطاق شعوب الاتحاد الفرنسي⁽¹⁾.

وانطلاقا من المواقف المعلنة فقد بادرت الدول الحليفة لفرنسا والتابعة لمنظمة الحلف الأطلسي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى دعم فرنسا في حريها العدوانية ضد الشعب الجزائري حيث أرسلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية أخصائيين عسكريين وزودتها بطائرات عمودية ، كما منحتها منظمة الحلف الأطلسي الرخصة غير المحددة باستعمالها إمكانيات الحلف من أسلحة وعتاد وذخيرة حربية⁽²⁾.

وقد برز إلى جانب الدعم العسكري اللامحدود لفرنسا الاستعمارية من دول الحلف الأطلسي الدعم الدبلوماسي على مستوى منظمة الأمم المتحدة والفروع التابعة لها من خلال الضغط المباشر وغير المباشر على مختلف الدول لتغيير مواقفها المناهضة للسياسة الاستعمارية الفرنسية المتبعة في الجزائر، أو على الأقل

تحييدها عن مناصرة الثورة التحريرية الجزائرية باعتبار أن المشكل حسب وجهة نظرهم داخلي ولا يحق لأي دولة التدخل في القضايا الداخلية⁽³⁾.

وكما يلاحظ فإن توجيه منظمة الحلف الأطلسي تلك الرسالة إلى مختلف دول العالم هي بمثابة دعوة صريحة من هذه المنظمة إلى استمرارية الحصار المضروب على الجزائر منذ قرن وربع قرن، وقد كان الاتحاد السوفييتي سابقا في استجابته للدعوة، وهذا كما يتضح من خلال التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية السيد "مولوتوف" أمام البرلمانين الفرنسيين بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي "قي موليه" إلى الاتحاد السوفييتي في ربيع عام 1956، حيث جاء في تصريحه بالخصوص⁽⁴⁾:

« إن رغبة الحكومة السوفييتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر »

وأضاف السيد "مولوتوف" في مناسبة أخرى: « أن الاتحاد السوفييتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا، ولكنها مشكل فرنسا ».

مما سبق ذكره يتضح أن ردود فعل الرأي العام الدولي على اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية كان يغلب عليه الطابع السلبي في عمومها، حيث نجد حتى حلفاء الجزائر الطبيعيين من عرب ومسلمين قد أظهروا تحفظاتهم في البداية ولم يتجرؤوا على طرح

القضية الجزائرية في المنظمات الدولية ، أو العمل على إيصال صوت الثورة إلى الرأي العام الدولي ، بل هناك من وصل به الأمر إلى التبرؤ من الثورة الجزائرية تماما كما فعل السيد فاضل الجمالي مندوب العراق وقتذاك في هيئة الأمم المتحدة.

وقد أكد السيد فاضل الجمالي موقفه السالف الذكر من خلال التصريح الذي أدلى به يوم الثاني نوفمبر 1954 بأن المزايم القائلة بمساعدة البلدان العربية على إثارة القلاقل في الجزائر لحمل المنظمة الدولية على العناية بالجزائر لا أساس لها من الصحة إطلاقا ، حيث قال بالحرف الواحد ما يلي:

« الدليل على ذلك أنني رفضت فكرة عرض شؤون الجزائر على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عندما طرق الموضوع في اجتماع ممثلي الدول العربية في بداية الدورة للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة»⁽⁵⁾.

ومن جهة أخرى فقد رفض مجلس جامعة الدول العربية في جلسته الختامية يوم 13 ديسمبر 1954 برئاسة "الفريد النقاش" وزير خارجية لبنان المصادقة على اقتراح اللجنة السياسية للجامعة العربية بعرض السعودية للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

ومن ثم فإننا لم نجد هناك ردود فعل إيجابية تجاه الثورة الجزائرية عند إعلانها في أول نوفمبر 1954 سواء في العالم العربي والإسلامي أو فيما يطلق عليه اسم العالم الثالث ، وهذا باستثناء

الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، التي تميزت عن غيرها من الدول العربية والإسلامية من خلال بث إذاعتها بيان أول نوفمبر 1954 إلى شعوب العالم. واستمرت إذاعة "صوت العرب" من القاهرة في تقديم نداءات وبيانات وتصريحات جبهة التحرير الوطني، وذلك على الرغم من استمرار الضغوطات الفرنسية على الحكومة المصرية من خلال التهديد والاحتجاجات المتتالية، والإغراءات بواسطة الوعود من حيث تلبية احتياجات الشعب المصري⁽⁶⁾.

وقد كانت قناعة جبهة التحرير الوطني هي أن تستمد من نفسها القوة الضرورية لفرض احترام ثورتها على الغير، وهذا من خلال اعتمادها على وسائلها الداخلية المتمثلة في مناضلي جبهة التحرير الوطني وجنود جيش التحرير الوطني، والقوى الوطنية الفاعلة. كما اعتبرت الانتصارات التي سوف تحرز عليها على الساحة الدولية ليس هدفا حاسما فقط؛ ولكن وسيلة لتتويع انتصاراتها الداخلية وهو ما جعلها تتخذ من وسائل الكفاح الداخلية قاعدة صلبة يركز عليها نشاطها الدبلوماسي الذي يبقى في نظرها في موقف قوة كلما تضاعف كفاحها في الداخل وإحرازها انتصارات عسكرية على قوات العدو.

من مبادئ وأهداف دبلوماسية الثورة:

أولت جبهة التحرير الوطني أهمية كبيرة للعمل الدبلوماسي إلى جانب العمل العسكري والإعلامي والتعبوي للجماهير كي يتسنى لها اختراق جدار الصمت الدولي الذي أوجده المستعمر الفرنسي بدعم من حلفائه خلال قرن وربع قرن، وإنارة الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية، التي حمل الشعب الجزائري السلاح من أجلها، معتمدة في ذلك على بيان أول نوفمبر 1954، والذي حدد الخطوط العريضة للنشاط الدبلوماسي فيما يلي:

- 1 - تدويل القضية الجزائرية.
 - 2 - تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي - الإسلامي.
 - 3 - في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساعد القضايا التحريرية.
- وقد أسندت عشية اندلاع الثورة المسلحة المهام الخارجية أو العمل الدبلوماسي لثلاثة مناضلين أعضاء في لجنة التسعة المنبثقة عن مجموعة 22 (جوان 1954) وهم السادة: أحمد بن بلة، المرحوم محمد خيذر وآيت أحمد، وقد التحق بهم بعد اندلاع الثورة المرحوم محمد بوضياف.
- تركزت النشاطات الدبلوماسية للقادة السالف ذكرهم أساسا في سويسرا، وبعض العواصم الأوروبية لكونها قريبة من

أرض الوطن، وسهولة الاتصال بهيئات دولية، وشخصيات هامة قادرة على دعم تدويل القضية الجزائرية، فضلا عن ربط علاقات مع ممثلي حركات التحرير الوطنية خارج البلاد من أجل إنجاح العمل الثوري أينما وجد⁽⁷⁾. حيث أثمرت الجهود التي بذلها أعضاء الوفد الدبلوماسي في مطلع الثورة تحقيق أول انتصار دبلوماسي على المستوى الدولي من خلال مؤتمر "باندونغ" التاريخي⁽⁸⁾ الذي سنتعرض إليه بالتفصيل فيما بعد.

غير أن الإمام بالجوانب المختلفة للعمل الدبلوماسي وتطوره خلال الثورة التحريرية يتطلب من الباحث مراعاة الفترات المختلفة التي شهدتها الثورة التحريرية ابتداء من 1954 إلى غاية 1962 والتي يمكن أن نحصرها في ثلاث فترات:

- **الفترة الأولى**، تبتدئ من اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954 إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام.
- **الفترة الثانية**، تبتدئ من مؤتمر الصومام إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- **الفترة الثالثة**، تبتدئ من تأسيس الحكومة المؤقتة إلى غاية توقيف القتال.

الفترة الأولى 1954 - 1956

إن المستجدات التي شهدتها الفترة الأولى الممتدة من اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954 إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام كانت عديدة، ولكن يمكن أن نوجزها في العوامل التالية:

- مؤتمر باندونغ.

- هجوم 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني.

- توظيف الإعلام في المعركة الدبلوماسية.

إن هذه العوامل التي ذكرناها والتي سنتعرض إليها بالتفصيل فيما يلي قد أعطت للعمل الدبلوماسي انطلاقة قوية، مكنت القضية الجزائرية من ولوج أبواب الأمم المتحدة في فترة قصيرة من عمر الثورة التحريرية.

مؤتمر باندونغ

انعقد مؤتمر "باندونغ"، يوم الرابع و العشرين أفريل من عام 1955 بمدينة "جاكارتا" عاصمة اندونيسيا بحضور حوالي 600 مندوب قدموا من دول مختلفة من قارتي إفريقيا وآسيا، بحيث جمع هذا المؤتمر مناطق حساسة جغرافيا، ومختلفة سياسيا واقتصاديا وثقافيا تضم في مجموعها 29 بلدا بعضها كان قد تحصل على استقلاله حديثا، وبعضها لم يكن قد تحرر بعد من الاحتلال أو الوصاية الأجنبية. كما أن بعضها لم يكن قد التحق بعد بعضوية هيئة الأمم المتحدة.

وقد مثل الجزائري في مؤتمر "باندونغ" وفد عن جبهة التحرير الوطني كعضو ملاحظ، ويتكون من السيدين آيت أحمد، و المرحوم محمد يزيد⁽⁹⁾. ويعتبر هذا المؤتمر أول انتصار دبلوماسي للثورة التحريرية الجزائرية، حيث طرحت القضية الجزائرية للمناقشة، وأولاهها المشاركون في المؤتمر اهتماما كبيرا، وقد توحدت الرؤى فيما بينهم بخصوص الدعم الدبلوماسي، وترجم ذلك في اتخاذهم قرارات حاسمة ومصيرية، اعتبرت مكاسب هامة بالنسبة للثورة التحريرية الجزائرية على الصعيد الدبلوماسي، وتمثلت هذه القرارات في تأييد حقوق شعوب المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب في تقرير مصيرها وفي نيل استقلالها. بالإضافة إلى دعوة الحكومة الفرنسية لوضع تسوية سلمية لهذا الموضوع⁽¹⁰⁾.

وكان من أهم القرارات التي اتخذها المشاركون في مؤتمر "باندونغ" قرار عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، حيث وجه مندوبو 14 دولة إفريقية - آسيوية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 29 جويلية 1955، تضمنت مطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا بناء على تعليمات حكوماتهم: مصر، ليبيا سوريا، لبنان، العراق، السعودية، اليمن، إيران، أفغانستان، باكستان، أندونيسيا، الهند، بورما، تايلندا.

وقد رفع هذا الانتصار الدبلوماسي، الذي يعتبر الأول من نوعه منذ قرن وربع قرن من معنويات قادة الثورة التحريرية، وحفزهم هذا الانتصار على التفكير الجدي في تسجيل عمليات مماثلة على المستوى الدولي تعزز هذا الانتصار الدبلوماسي، وتجعل منه انطلاقة قوية في تحقيق انتصارات أخرى دبلوماسية⁽¹¹⁾.

هجوم 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني:

في ظل الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها مناطق الثورة والمتمثلة بالخصوص في تعزيز السلطات الاستعمارية الفرنسية لجهازها القمعي من خلال إعلانها حالة الطوارئ بموجب قانون صوت عليه البرلمان الفرنسي بالإجماع يوم 30 مارس من عام 1955، بحيث ترتب على هذا القانون تطبيق العقوبات الجماعية ضد الشعب الجزائري برمته على إثر مواجهة عسكرية، أو تنفيذ عملية فدائية. وقد اعترف متصرف إداري فرنسي بهذا الخصوص قائلاً: «إن قتل جندي فرنسي يكلف إعدام خمسين مواطناً جزائرياً»⁽¹²⁾.

ومن جهة ثانية فقد حشدت السلطات الاستعمارية الفرنسية كل إمكانياتها المادية والبشرية من أجل إخماد الثورة في المنطقة الأولى الأوراس بسبب تركيز ثقل الثورة التحريرية فيها تطبيقاً لاتفاق قادة الثورة الذي يقضي باحتضان منطقة الأوراس الثورة لمدة ستة أشهر لكونها تتوفر نوعاً ما على الأسلحة والذخيرة الحربية، وذلك ريثما يتسنى لبقية مناطق الثورة من الإعداد والاستعداد

لمواجهة قوات العدو، وقد استمرت المنطقة الأولى في الصمود والمواجهة، وتعرض سكانها للعمليات القمعية، والحصار الشديد طيلة عشرة أشهر بدلا من ستة أشهر⁽¹³⁾.

يضاف إلى ما سلف ذكره ضعف عملة التنسيق والاتصال بين مناطق الثورة الخمس بسبب مغادرة المرحوم محمد بوضياف المكلف بعملية التنسيق - ما بين الداخل، وما بين الداخل والخارج - التراب الوطني بحثا عن السلاح بحيث ترتب على ضعف الاتصال والتنسيق بين قادة مناطق الثورة وقوع عدد منهم في قبضة العدو مثل قائد المنطقة الأولى الشهيد مصطفى بن بولعيد، وقائد المنطقة الرابعة المرحوم رابح بيطاط، واستشهاد قائد المنطقة الثانية مراد ديدوش، وغيرهم من نواب قادة المناطق⁽¹⁴⁾.

هذه باختصار شديد أهم الصعوبات التي عاشتها الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954 - 1956.

وفي أثناء تلك الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها مناطق الثورة تلقى قائد المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) الشهيد يوسف زيغود رسالة مستعجلة من لدى قائد المنطقة الأولى (الأوراس) بالنيابة عن الشهيد بشير شيجاني، حيث تضمنت هذه الرسالة طلب المساعدة من المنطقة الثانية بالخصوص، وذلك من أجل فك الحصار المضروب عليها من قبل القوات الاستعمارية الفرنسية، والتي كانت

تصل تباعا إلى المنطقة بأعداد كبيرة مدعمة بمعدات وأسلحة حربية حديثة بهدف إسكات صوت البندقية في منطقة الأوراس⁽¹⁵⁾. وبعد أن أطلع القائد يوسف زيغود أعضاء قيادة المنطقة الثانية عن مضمون الرسالة التي تلقاها من قيادة المنطقة الأولى (الأوراس) اختلى بنفسه وفكر مليا في فحوى الرسالة وما يجب أن تقوم به منطقته من أجل إنقاذ الثورة في الأوراس من الضياع. ولم ير أمامه سوى القيام بعملية هجومية جريئة لا تقتصر على فك الحصار المضروب على منطقة الأوراس ولكن إخراج الثورة ككل من عزلتها الدولية.

عقد القائد يوسف زيغود على إثر ذلك اجتماعا طارئا حضره أعضاء قيادة المنطقة الثانية وبعد التشاور معهم في عملية الهجوم الشامل على تراب الشمال القسنطيني اتفق معهم على تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها المنطقة من أجل إنجاح الهجوم المرتقب في القريب العاجل⁽¹⁶⁾.

غير أنني لن أتعرض في هذا الهجوم إلى التحضيرات المكثفة، والتدريبات المختلفة التي جرت في تراب المنطقة الثانية، وكذلك النقاط المحددة مسبقا للهجوم، ثم انطلاق العمليات الهجومية باسم الجهاد، وما ترتب عنها من مواجهات عنيفة بين الطرفين الجزائري والفرنسي وسقوط العديد من الشهداء المدنيين المشاركين في العمليات الهجومية، وكذا النتائج الإيجابية التي أفرزها الهجوم

على المستويين الداخلي والجهوي والعربي الإسلامي وحتى على المستوى الفرنسي؛ لأن الحديث عن ذلك سيطول⁽¹⁷⁾، ومن ثم فإنني سأقتصر في هذه المحطة على الإشارة إلى بعض الأهداف التي توقع قائد المنطقة الثانية تحقيقها من وراء هذا الهجوم الكاسح، وكذلك النتائج التي حققها الهجوم على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وهذا هو الأهم في عملية الهجوم.

ومن حيث الأهداف التي حددها القائد يوسف زيفود من وراء الهجوم يمكن أن نوجزها فيما يلي⁽¹⁸⁾:

- 1 - فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى (الأوراس).
- 2 - العمل على ربط الاتصال بين مختلف مناطق الثورة.
- 3 - قطع خط الرجعة على المترددين والمتشككين.
- 4 - تأكيد وطنية الثورة الجزائرية وشعبيتها.
- 5 - تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر.
- 6 - تحطيم مؤامرة الإصلاحات الاستعمارية التي كان الهدف منها القضاء على الثورة.
- 7 - التضامن مع الشعب المغربي الشقيق في كفاحه ضد العدو المشترك، حيث يصادف الهجوم الذكرى الثانية لنفي ملك المغرب المرحوم محمد الخامس إلى مدغشقر.

8 - تدويل القضية الجزائرية، حيث سيلفت الهجوم الشامل أنظار الرأي العام الدولي والهيئات الدولية بأن الجزائر تشهد ثورة تحررية هدفها استعادة السيادة الوطنية المغتصبة.

وقد لخص القائد يوسف زيغود الأهداف السالفة الذكر في نقطتين أساسيتين⁽¹⁹⁾، حيث ورد في حديثه عن النقطة الأولى:

«اليوم أصبحت القضية قضية موت أو حياة. ففي نوفمبر كانت مسؤولياتنا تنحصر في تحرير الوطن، وتنفيذ الأوامر، لكن اليوم وجب علينا أن نختار إحدى الطريقتين: إما أن نشن غارات عامة يحدث من جرائها الانفجار الشامل، وبالتالي نحث كل الجهات على مضاعفة عملياتها، ويداع صيت كفاحنا بكل صرامة على المستويين الداخلي والخارجي، وإما أن يكون هذا بمثابة برهان على أننا عاجزون أن نقود هذا الشعب إلى الاستقلال. وبهذا نكون قد قاتلنا إلى آخر مرة، وتكون في النهاية عملية انتحارية».

وجاء في حديث القائد يوسف زيغود عن النقطة الثانية ما يلي:

«إن الهجوم الشامل على تراب المنطقة الثانية سوف يختزل عامين من عمر الثورة التحريرية. أي أنها سوف تحقق أهدافها التحريرية في سبع سنوات ونصف بدلا من تسع سنوات ونصف الذي يعتبر عمر الثورات الكبيرة».

وأضاف القائد يوسف زيغود قائلاً:

«أن الثورة الفيتنامية قد قطعت هذه المدة الزمنية تسع سنوات ونصف بأكملها لأنها لم تسجل أو تطرق أبواب الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إلا بعد مرور عامين على اندلاعها».

أما من حيث النتائج التي حققها الهجوم على المستوى الدولي فنذكر ما يلي:

كانت النتائج التي حققها هجوم 20 أوت 1955 على المستويين الداخلي والخارجي مشجعة لدبلوماسية الثورة الجزائرية التي عملت كل ما في وسعها من أجل تتويج نتائج الهجوم بتحقيق نصر دبلوماسي على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وكانت استجابة الدول الإفريقية لتحقيق هذا الهدف سريعة، حيث أعلنت عن رغبتها في تدويل القضية الجزائرية، وذلك بعد مرور شهر واحد على الهجوم، وقد تجلّى ذلك بوضوح عندما تقدمت خمسة عشر دولة إفريقية من كتلة "باندونغ" بطلب رسمي لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي تقرر عقدها يوم 20 سبتمبر 1955 حيث أرفقت طلبها بالتوضيح التالي:

- حق الشعوب في تقرير مصيرها.
 - إن الأمن والسلم مهددان.
 - ضمان الحقوق الأساسية الشخصية.
- وعلى الرغم من مناورات فرنسا وحلفائها ضد تسجيل القضية الجزائرية بصفة رسمية بحجة أن القضية داخلية محضة انطلاقاً من

كون الجزائر "فرنسية" بمقتضى مرسوم 1834. وقد استمرت هذه المناورة من 27 سبتمبر 1955 إلى غاية 30 منه. ولكن الجمعية العامة للأمم المتحدة رفضت توصية مكتب الجمعية، وقررت إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها بعد أن حسمت قضية تسجيلها بواسطة الاقتراع، حيث حصلت على 28 صوتا ضد 27 صوتا لفائدة التسجيل وامتنعت خمس دول عن التصويت⁽²⁰⁾.

وقد أثار انسحاب الوفد الفرنسي من هيئة الأمم المتحدة إثر تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها ضجة كبيرة وسط الرأي العام الدولي، بحيث أصبح هذا الانسحاب حديث العام والخاص، وبالأخص داخل عواصم الدول الكبرى مثل لندن وواشنطن.

ويعتبر تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة بعد مرور عشرة أشهر فقط على اندلاع الثورة المسلحة نصرا كبيرا، كما أنه يعتبر أهم رد على ادعاء فرنسا وحلفائها بأنه لا يمكن إلحاق أي بلد ببلد آخر بمقتضى مرسوم.. الخ. ومما جاء في تصريح "جاك سوستيل" من الجزائر⁽²¹⁾:
«إن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة قدمت إلى جبهة التحرير الوطني».

وهكذا فإذا كانت فرنسا الاستعمارية قد تمكنت بمؤازرة حلفائها وأصدقائها من تأجيل القضية الجزائرية بدعوى أنها ستعمل

على تسويتها داخليا ، ونجحت بالفعل في سحبها من جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإنها قد فشلت فشلا ذريعا في إلغائها من التسجيل نهائيا من جدول أعمال دورات الأمم المتحدة ، بحيث بقيت قابلة للنقاش في أي دورة من دورات الأمم المتحدة مستقبلا ، وهذا بحد ذاته يعتبر قضاء مبرما على استراتيجية السياسة الفرنسية إزاء العالم لإخفاء شرعية الثورة الجزائرية وشعبيتها⁽²²⁾. وأول انتصار دبلوماسي للثورة الجزائرية كان نتيجة انسحاب الوفد الفرنسي من جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة احتجاجا على القرار الأممي.

استخدام الإعلام في المعركة الدبلوماسية:

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك ، فقد ظل الرأي العام الدولي طيلة قرن وربع قرن لا يعلم عن الجزائر سوى أنها جزء لا يتجزأ من فرنسا الاستعمارية وظل المواطن الجزائري نتيجة ذلك يتلقى الأكاذيب والسموم التي تبثها وسائل الإعلام الاستعمارية ، بحيث كان في حاجة ماسة إلى إعلام ثوري صادق وفعال ، يعبر عن آماله وآلامه ، ومعاناته اليومية من جراء القوانين الاستعمارية الجائرة التي لا ترحم الضعيف والشيخ والمريض والصبي... الخ.

وقد عملت جبهة التحرير الوطني منذ أول نوفمبر 1954 على إدراج النشاط الإعلامي ضمن النشاط الدبلوماسي ، لأنها كانت تدرك أهمية الإعلام في إيصال صوت الثورة التحريرية إلى الرأي

العام الدولي، وكانت مقتتعة أيضا بقدرة الإعلام على شرح مبادئ الثورة وأهدافها على المستويين الداخلي والخارجي انطلاقا من محتوى بيان أول نوفمبر، والتصدي في الوقت نفسه للترسانة الإعلامية والدعائية الاستعمارية الفرنسية المضللة للرأي العام الوطني والفرنسي والدولي.

ومن بين الأهداف المستعجلة التي كانت جبهة التحرير الوطني تطمح في أن تحققها في مطلع الثورة بواسطة إعلامها ما يلي⁽²³⁾:

1 - تحطيم الفكرة التي كان يرددها الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه الجزائر في أن هذه الأخيرة (أي الجزائر) تعتبر جزءا لا يتجزأ من فرنسا وهذا من خلال إقناع الرأي العام الدولي بأن الشعب الجزائري له أصالته وقيمه العربية - الإسلامية، ولا يمكن أن يصبح فرنسيا، وله الحق في أن يحيا كبقية شعوب العالم حياة حرة كريمة.

2 - إبراز الوجه الآخر لفرنسا التي اشتهرت في العالم بأنها موطن العدالة والحرية والمساواة، وهذا من خلال إبراز سياستها اللاإنسانية التي مارسها وتمارسها ضد الشعب الجزائري منذ 1830.

3 - إقناع الرأي العام الدولي بأن الحركة الثورية الناشئة من عدم قدرة على استلام زمام السلطة في بلد له أهميته الدولية.

4 - تبليغ مبادئ الثورة وأهدافها إلى الرأي العام الفرنسي خصوصا والرأي العام الدولي عموما.

5 - التصدي لإعلام العدو، والرد على كل ما كان يصدر عنه من افتراءات وأكاذيب، ودحض دعاياته المضللة.

إن المتأمل جيدا في الأهداف السالفة الذكر سيراوده الشك في عدم قدرة جبهة التحرير الوطني على تحقيقها عمليا، نظرا لافتقارها في المجال الإعلامي لأبسط الوسائل المادية (آلات الطباعة، الورق الحبر...) وعدم توفرها أيضا على المختصين من تقنيين وصحافيين مؤهلين، وهذا في مقابل الترسانة الإعلامية الاستعمارية، التي تمتلك الإمكانيات المادية والبشرية، والإطارات التقنية والصحفية الكفأة، غير أن جبهة التحرير الوطني لم تتردد أمام ذلك النقص الفادح في الإمكانيات والوسائل، حيث اقتحمت ميدان الإعلام منذ إطلاقها الرصاصة الأولى في أول نوفمبر 1954. وكان أول عمل إعلامي انطلقت به الجبهة هو بيان أول نوفمبر الذي بشر بواسطته قادة الثورة الأوائل عن اندلاع الثورة المسلحة، وتحديد مبادئها وأهدافها ووسائلها بدقة ووضوح.

وقد بدأت جبهة التحرير الوطني تؤسس لشبكة إعلامية ثورية متكاملة انطلاقا من الإمكانيات والوسائل التي كانت تتوفر لديها، حيث اعتمدت في البداية على المنشور، والرسالة، والاتصال

الشخصي أو المباشر، ثم تعززت هذه الوسائل الإعلامية المتواضعة بصدر صحيفة "المقاومة الجزائرية" سنة 1955 بطبعاتها الثلاث⁽²⁴⁾. حيث ظهرت طبعتها الأولى في فرنسا سنة 1955، وظهرت طبعتها الثانية في المغرب في أوائل سنة 1956، و ظهرت طبعتها الثالثة في تونس في منتصف سنة 1956.

ونظرا للبعد الذي أخذته صحيفة "المقاومة الجزائرية" على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد أصبحت تصدر أسبوعيا، وهذا ابتداء من العدد الثاني عشر، الصادر في مارس 1957، وهذا حتى يتسنى لها تلبية احتياجات الطلبات عليها التي كانت تصلها من 64 دولة من إفريقيا وآسيا، وأمريكا وأوروبا، والشرق الأوسط. ومما يجدر ذكره أن صحيفة "المقاومة الجزائرية" قد تمكنت من التغلغل داخل العديد من المجتمعات، وخاصة منها المجتمعات الأوروبية، وأصبح لها الأثر الواضح على تلك المجتمعات، وبالأخص نخبتها، مما دفع الكثير منها إلى اتخاذ مواقف جريئة لصالح القضية الجزائرية⁽²⁵⁾.

إعلام الثورة الموجه من الخارج:

عملت جبهة التحرير الوطني منذ أول نوفمبر 1954 على إسماع صوت ثورتها إلى الرأي العام الدولي، وذلك عبر محطات الإذاعات الشقيقة والصديقة التي كانت تبث أخبار اندلاع الثورة المسلحة في الجزائر بلغات متعددة. نذكر من بين هذه الإذاعات ما يلي⁽²⁶⁾:

1 - إذاعة "صوت العرب" من القاهرة، وإذاعة "براغ"، وإذاعة "موسكو" وإذاعة "لوكسمبورغ"، وإذاعة "مونتيكارلو".

وقد ناصرت هذه الإذاعات الثورة التحريرية الجزائرية، وآزرتها منذ الإعلان عنها، حيث فضحت مخططات الاستعمار الفرنسي، ودعاياته المضللة للرأي العام الفرنسي والدولي بواسطة تقديم برامج وطنية جزائرية قوية⁽²⁷⁾.

وكانت إذاعة "صوت العرب" من القاهرة رائدة في دعم الثورة التحريرية الجزائرية حيث انطلقت في تقديم أخبار الثورة التحريرية ابتداء من سنة 1955 من خلال ثلاثة برامج⁽²⁸⁾:

أ) برنامج بعنوان: "جزائري يخاطب الفرنسيين، يذاع باللغة الفرنسية من إذاعة القاهرة الدولية إلى فرنسا، ويستمر ربع ساعة كل يوم.

ب) برنامج بعنوان: "صوت جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة"، يبث من إذاعة صوت العرب، وهو تعليق سياسي يومي باللغة العربية وقد أصبح فيما بعد يحمل عنوان: "صوت الجمهورية الجزائرية" باللغة الفرنسية.

2 - إذاعة صوت الثورة من إذاعة تونس، حيث بدأت هذه الإذاعة في منتصف سنة 1956 تبث برنامج عن الثورة الجزائرية بعنوان: "هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة"، وكان عبارة عن برنامج تونسي يذاع ثلاث مرات في الأسبوع، ويستمر ساعة كاملة، ويتضمن

أخبارا عسكرية وتعليقات سياسية قصيرة، وابتدئ وينتهي بالنشيد الوطني الجزائري⁽²⁹⁾.

وقد كان للبرامج المذكورة الدور الحاسم والفعال بسبب متابعتها تطورات الثورة التحريرية الجزائرية، وإطلاع الرأي العام الدولي على هذه التطورات باستمرار. ولذا يمكن القول أن هذه البرامج التي كانت تبثها إذاعات الدول الشقيقة والصديقة كانت أحد الأسباب القوية في تجنيد النخب والشعوب العربية والإسلامية بالخصوص لصالح الثورة التحريرية الجزائرية، بالإضافة إلى إيجادها تعاطفا ومساندة في أوساط الرأي العام الدولي لصالح القضية الجزائري.

وقد عززت جبهة التحرير الوطني الإعلام الموجه من إذاعات الدول الشقيقة والصديقة من خلال إنشائها مكاتب للإعلام الخارجي التي كانت تعمل تحت اسم "بعثة جبهة التحرير الوطني" والتي كانت تعتمد في نشاطاتها واتصالاتها على المنشورات و التصريحات التي كانت تصدرها الجبهة باستمرار، وتروج بواسطة الخلايا الثورية، كما كانت مكاتب الإعلام الخارجي تقوم بالنشاطين الدعائي والدبلوماسي في وقت واحد.

ويعتبر مكتب الإعلام الخارجي بالقاهرة رائدا للمكاتب الإعلامية حيث بادرت جبهة التحرير الوطني بتأسيسه سنة 1955، وقد مكنها ذلك من تأسيس مكاتب إعلامية في مختلف الدول

العربية نذكر من بينها: مكتب دمشق، مكتب بيروت، مكتب جدة، مكتب عمان، مكتب طرابلس، ثم مكاتب تونس والمغرب وهذا بالإضافة إلى تأسيس مكتب نيويورك سنة 1956، الذي كانت له أهميته لكونه يقع بالقرب من مقر هيئة الأمم المتحدة.

وقد واصلت جبهة التحرير الوطني فتح مكاتبها الإعلامية في مختلف دول المعمورة، حيث تسنى لها ابتداء من أفريل وماي 1956 تأسيس مكاتب إعلامية جديدة في الدول الاشتراكية مثل: براغ، موسكو، بكين، بلغراد، تلى ذلك تأسيس مكاتب إعلامية في عدة دول من أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، الأرجنتين⁽³⁰⁾، وكل هذه المكاتب الإعلامية المذكورة وغيرها قد أعطت لدبلوماسية الثورة الجزائرية دفعا قويا، بحيث مكنتها من اختراق مقر هيئة الأمم المتحدة في وقت مبكر من عمر الثورة التحريرية.

الفترة الثانية 1956 - 1958

شهدت الفترة الثانية التي تمتد من انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 عدة أحداث على مستوى تطور الثورة التحريرية. ويمكن أن نوجز أهم هذه الأحداث فيما يلي:

- انعقاد مؤتمر الصومام.
- إضراب الثمانية أيام من 27 جانفي إلى الرابع فيفري 1957.
- بروز تضامن دولي مع القضية الجزائرية.

انعقاد مؤتمر الصومام:

كان أول حدث شهدته الفترة الثانية انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أكد المشاركون فيه من خلال الوثيقة السياسية على الأهداف المرجوة من مباشرة النشاط الدبلوماسي، و تم حصرها فيما يلي⁽³¹⁾:

- ضرورة بذل الجهود لإسماع صوت الثورة لكل شعوب العالم.
 - العمل بكل الوسائل على كسب المزيد من التأييد للثورة.
 - العمل على إقناع المتعاطفين مع الثورة من شخصيات، وهيئات ودول بتأييدها وموازرتها على مستوى هيئة الأمم المتحدة.
- وقد أولى المشاركون في مؤتمر الصومام أهمية خاصة للإعلام كونه يشكل ضرورة حتمية لتكثيف النشاط الإعلامي والدعائي لجهة التحرير الوطني على الصعيدين الداخلي والدولي⁽³²⁾. وهو ما أدى بالمشاركين في المؤتمر إلى دراسة المشاكل التي كان يواجهها إعلام الثورة، والبحث في نفس الوقت على إيجاد حلول ناجعة لها.
- ومن بين المشاكل التي كان يعاني منها إعلام الثورة، انعدام التنسيق بين الأجهزة الإعلامية الناطقة باسم الثورة، حيث قرر المؤتمر جعل جبهة التحرير الوطني الموجه الوحيد لإعلام الثورة. وتم في هذا الإطار إلغاء الطباعات الثلاث لصحيفة "المقاومة الجزائرية" وتوحيدها (إصدارها) في صحيفة واحدة هي (صحيفة

المجاهد)، واعتبار هذه الأخيرة اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، والناطق الرسمي باسم الثورة الجزائرية⁽³³⁾.

ونشير أن صحيفة "المجاهد" قد ظهرت في منتصف شهر جوان من سنة 1956، أي قبيل انعقاد مؤتمر الصومام بشهرين بقلب الجزائر العاصمة، حيث ظهرت لأول مرة كنشرة للثورة باللغة الفرنسية، وكانت تطبع على آلة "الرونيون" وقد تم ترجمتها إلى اللغة العربية، وكان عدد صفحاتها ست صفحات واستمرت تصدر بطريقة غير منتظمة حتى أوائل سنة 1957.

غير أن جريدة "المجاهد" كانت تصدر في طبعة موحدة في الجزائر وتونس وفرنسا وتستهدف الرأي العام العربي والإفريقي والآسيوي والأوروبي، مع تركيز مضمونها على الرأي العام الفرنسي⁽³⁴⁾. وقد حظي العمل الدبلوماسي بالدرجة الأولى في المادة الإعلامية المنشورة في صحيفة "المجاهد" باللغتين العربية والفرنسية. كانت جبهة التحرير الوطني تهدف من وراء المادة الإعلامية التي تنشرها صحيفة "المجاهد" إلى تحقيق ثلاث جهات:

الجبهة الأولى، تتمثل في الرأي العام العربي كعمول للثورة التحريرية.

الجبهة الثانية، تتمثل في الرأي العام الآفرو - آسيوي كمساند للثورة.

الجبهة الثالثة، تتمثل في الرأي العام الغربي، السعي لتحييده.

وقد أصدرت صحيفة "المجاهد" 120 عددا أثناء الثورة التحريرية تضمنت 462 مادة إعلامية، بحيث احتلت مواد العمل الدبلوماسي المرتبة الأولى، مما يدل على الأهمية الكبيرة التي أولتها الصحيفة للعمل الدبلوماسي⁽³⁵⁾.

وقد تعزز الإعلام المكتوب من خلال إنشاء إذاعة سرية، انطلقت في شهر ديسمبر 1956 تحت عنوان: "هنا إذاعة الجزائر الحرة المكافحة صوت جبهة وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر" وكانت تبث برامجها ثلاث مرات في اليوم لمدة ساعتين، ساعة باللغة العربية ونصف ساعة باللغة الأمازيغية، ونصف ساعة باللغة الفرنسية، وكانت تعتمد في أخبارها على منشورات ولايات الثورة ولكن تأتي في مقدمتها صحيفة "المجاهد"⁽³⁶⁾.

ومن جهة أخرى فقد أعطت جبهة التحرير الوطني أهمية كبيرة للصورة إلى جانب الكلمة المكتوبة والمسموعة، وذلك من أجل أن يكون إعلام الثورة فاعلا ومؤثرا على المستويين الداخلي والخارجي، وهذا من خلال قسم التصوير لصحيفة "المجاهد"، الذي كان يتابع مصوروه المعارك ويعايشون الأحداث.

كان الفريق المصور يحرص على إبراز ملامح الثورة التحريرية في شكل صور حية يلتقطونها عن أبطال الثورة، ولباس جنود جيش التحرير الوطني والغنائم من عتاد وأسلحة حديثة، و الغارات و

الكمائين، والأسلاك الشائكة، وحقول الألغام، وأوضاع الشعب، ومعسكرات التجمع، ووسائل القمع، والإبادة الجماعية، ومحاولة فصل الشعب عن الثورة. بحيث تمكن فريق التصوير في فترة محدودة تصوير ما يزيد عن 80 شريطا (أفلام وثائقية) عن المعارك التي كانت تدور حول الشريط الحدودي وداخل التراب الوطني بين جنود جيش التحرير الوطني وقوات العدو.

وعن ذلك يقول السيد دحراوي أحمد أحد مصوري صحيفة "المجاهد" أثناء الثورة التحريرية⁽³⁷⁾:

«كانت البداية صعبة، وكان عليّ أن أتسلل إلى أعماق المعارك وأن ألتقط الصور التي تبرز تحديات الثورة للاستعمار ودورها في الرد على وسائل القمع والإبادة، وأدوات التضليل، وحيل الإدارة النفسية التي أنشئت خصيصا لفصل الشعب عن الثورة».

ويضيف السيد دحراوي قائلا: «كان أول تحقيق مصور أنجزته عن الولاية الأولى، انطلق من قمم الجبال في خنشلة وتبسة وسدراته، وعين البيضاء بحيث حمل التحقيق إلى العالم صورا عن معاناة الشعب، وصورا عن أبطال الثورة، وصورا أخرى عن قدرة الرجال في مواجهة التحدي...».

ومن ثم أصبح فريق صحيفة "المجاهد" للتصوير يزود الجرائد، والمجلات، ووكالات الأنباء العالمية بالصور والتعليق. كما كان يرسل إلى كل دول العالم صورا عن أوضاع الشعب الجزائري

وتحديات الثورة لأبشع أنواع الاستعمار، وهذا بالإضافة إلى مرافقته الصحفيين الأجانب، والعمل على توجيههم في حدود الصلاحيات لمهام الصورة التي يجرى التقاطها في ساحة المعارك باعتبار أن الصورة سفيرا للثورة لدى دول العالم.

ونشير أن فريق صحيفة "المجاهد" للتصوير قد تمكن من التقاط خمسة عشر ألف صورة خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1957، وأرسلت نسخا منها إلى دول العالم، وبالأخص إلى الدول الشقيقة والصديقة وذلك عن طريق السلك الدبلوماسي للثورة⁽³⁸⁾.

وهكذا عملت جبهة التحرير الوطني على إيجاد جبهة إعلامية دولية بهدف كسب الرأي العام الدولي من خلال اطلاعه على مبادئ وأهداف الثورة التحريرية وتطوراتها، والعمل في نفس الوقت على فضح السياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تدعي افتراء بأنها تعمل على تجسيد الحرية والأخوة والمساواة في الجزائر.

وقد حرصت جبهة التحرير الوطني على تطبيق الإستراتيجية الإعلامية والدعائية التي وضعها مؤتمر الصومام، والمبنية على الصدق والموضوعية، وهو ما مكنها من التغلغل في أوساط الرأي العام الأوروبي، حيث تسنى لها في أوائل سنة 1958 فتح مكاتب إعلامية في كل من لندن واستكهولم، وجنيف⁽³⁹⁾.

وبدون شك فإن ما حققه إعلام الثورة من الانتشار، وفك الحصار كان في خدمة دبلوماسية الثورة، بحيث أعطى لها دفعة

قوية مكننتها من كسب التأييد والمساندة للقضية الجزائرية في أوساط الرأي العام الدولي، بما في ذلك الرأي العام الأوروبي. وبالتالي فك الحصار الذي فرضه عليها التضليل والتعتيم الإعلامي الفرنسي طوال قرن وربع قرن.

إضراب الثامن والعشرين جانفي 1957:

يتمثل الحدث الثاني في إضراب الثامن والعشرين جانفي إلى غاية الرابع فيفري من عام 1957 الذي كان امتحانا عسيرا للثورة التحريرية، حيث أقحمت جبهة التحرير الوطني الشعب الجزائري برمته في مواجهة عامة وغير متكافئة مع الاستعمار الفرنسي الاستيطاني علانية، بحيث تسبب ذلك في إيقاف حركة النشاطات الاقتصادية والتجارية والإدارية كلية عبر أنحاء القطر الجزائري ولمدة ثمانية أيام.

فقد قررت لجنة التنسيق والتنفيذ - الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية - في مطلع شهر نوفمبر من عام 1956 شن إضراب عام في الجزائر لمدة ثمانية أيام بهدف تدعيم مسعى الكتلة الإفريقية الآسيوية في الأمم المتحدة بتاريخ 20 ديسمبر 1956. ولإشارة فقد تأجل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ثانية بسبب أعياد رأس السنة.

وعندما تقرر عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 28 جانفي 1957 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ شن إضراب عام في

الجزائر ولمدة ثمانية أيام كما سبق ذكره. ومن بين الأهداف التي توقعت جبهة التحرير الوطني تحقيقها بواسطة هذا الإضراب، نذكر ما يلي⁽⁴⁰⁾:

1 - توحيد صفوف الشعب الجزائري عن طريق الإضراب كي يظهر أمام العالم بأنه شعب متحد ومصمم على مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني بقيادة جبهة التحرير الوطني.

2 - إعطاء الثورة التحريرية الجزائرية طابعا شعبيا، بحيث سيكون الإضراب بمثابة الدليل القوي يقدم للرأي العام الدولي بصفة عامة والرأي العام الفرنسي بصفة خاصة على أن الممثل الحقيقي للشعب الجزائري هي جبهة التحرير الوطني.

3 - نظرا لكون الإضراب سيضع الشعب الجزائري في الداخل وجها لوجه مع القوات الاستعمارية الفرنسية، وبدون شك فإن هذه الأخيرة ستصعد من عملياتها القمعية في المدن والقرى والأرياف الجزائرية ضد الشعب الجزائري بأكمله، وستشهد الشوارع والساحات الجزائرية ممارسات وسلوكات للقوات الاستعمارية ضد المواطنين الجزائريين تنتافى وحقوق الإنسان. وبالتالي إبراز الوجه الآخر لفرنسا التي اشتهرت في العالم بموطن العدالة، والحرية، والمساواة.

4 - إن الأمم المتحدة عند تعرضها للقضية الجزائرية في هذا الجو الحربي المدمر لذاتية الإنسان الجزائري ستكون أمام قضية

مهولة من أعظم قضايا المآسي الإنسانية، التي عرضت عليها في ذلك الوقت، وأمام هذا الامتحان الصعب ستجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة قبل كل شيء لإرضاء مبادئ هيئتها في تمكين الشعوب من حق تقرير مصيرها بنفسها ومن حريتها وسيادتها الكاملة.

5 - سيكون الإضراب بمثابة عملية تحفيزية لإعلان الثورة العامة التي تقرر في مؤتمر الصومام، وستكون قوة المليون جندي ودركي وشرطي، والمليشيات الفرنسية عاجزة عن أن تقف في طريق الشعب الجزائري من أجل استرجاع سيادته الوطنية المغتصبة. وقد أعطت لجنة التنسيق والتنفيذ الأمر لقادة الولايات الست للقيام بعملية التحضير للإضراب العام، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع منشورات تتضمن الإعلان عن الإضراب العام، والهدف الذي ترمي لجنة التنسيق والتنفيذ من ورائه، تلى ذلك تشكيلها لجان الإضراب على مستوى الولايات تساعد لجان فرعية على مستوى المناطق والنواحي والمدن والأحياء. وهذا بالإضافة إلى تشكيل لجان الإضراب على مستوى الهيئات والمرافق العامة مثل: عمال الموانئ، النقل، الإذاعة، البرق البريد، المصالح البلدية، المسالخ والأسواق العامة.

ومن جهة أخرى فقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ سكان المدن إلى الاحتياط، والتزود بما يحتاجون إليه مدة الإضراب، وفي الوقت

نفسه رخصت للمسؤولين في لجان الإضراب باستخراج المقادير الضرورية من صندوق الثورة لتقديم إعانات للعائلات المحتاجة، التي يتعذر عليها اقتناء الحاجيات المختلفة لأيام الإضراب. كما أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ أمرا إلى جنود جيش التحرير الوطني بنصب الكمائن عبر أنحاء القطر الجزائري وإطلاق الرصاص على كل سيارة عسكرية أو مدنية في حالة تتقلها أثناء الإضراب، وهذا بالإضافة إلى تصعيد نشاطات التخريب للمنشآت العسكرية والاقتصادية للاستعمار الفرنسي⁽⁴¹⁾.

أما من حيث النتائج التي حققها الإضراب على المستويين الداخلي والخارجي فكانت كمايلي⁽⁴²⁾:

أ) على المستوى الداخلي: يمكن أن نحصر أهم النتائج التي حققها الإضراب على المستوى الداخلي في التالي:

1 - تأكيد الشعب الجزائري للرأي العام الدولي تمسكه بالثورة التحريرية وتلاحمه مع جبهة التحرير الوطني.

2 - وضع حد للبليلة والغموض في أوساط المهاجرين بفرنسا لأول مرة منذ اندلاع الثورة التحريرية، حيث أعطى المصاليون أمرا بالإضراب ليوم واحد بعد أن تأكدوا أن لا مفر من ذلك. بينما أعطت جبهة التحرير الوطني أمرا بالإضراب لمدة ثمانية أيام. وبذلك تأكد المهاجرون أن جبهة التحرير الوطني هي التي أعلنت الكفاح المسلح وهي التي تقوده.

3 - تحقيق القطيعة النهائية بين النظام الفرنسي وبين كل فئات الشعب الجزائري⁽⁴³⁾.

4 - اعتبار الإضراب بمثابة استفتاء وطني عبر به الشعب الجزائري عن ثقته المطلقة في جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي وحيد⁽⁴⁴⁾.

وقد علق المرحوم يوسف بن خدة عضو لجنة التنسيق والتنفيذ على النتائج التي حققها الإضراب العام داخل الوطن وفي أوساط المهاجرين بفرنسا قائلاً⁽⁴⁵⁾:

«إن إضراب الثمانية أيام الذي عرفه القطر الجزائري في سنة 1957 هو من بين الأحداث الهامة التي مرت على الجزائر، وهي ليست كثيرة مثلاً: عندنا أول نوفمبر - 1954 - حيث كانت عملياته على المستوى الوطني وإضراب الثمانية الذي شمل جميع أنحاء الوطن».

ويضيف المرحوم بن خدة:

«وقد كانت هناك عمليات هامة قامت بها بعض المناطق كعمليات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، وعمليات منطقة وهران في أول أكتوبر 1955، بيد أن عملية الإضراب لم تقتصر على الوطن فقط، ولكنها تعدت إلى اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وهذا لنؤكد على أهمية هذا الحدث الهام».

ب) على المستوى الدولي: تمثلت نتائج الإضراب على المستوى الدولي فيما يلي⁽⁴⁶⁾:

1 - اقتناع الرأي العام الدولي أن فرنسا تتطوي على نية سيئة بخصوص إجراء الانتخابات في الجزائر، وأن الشعب الجزائري الذي أقبل على التضحيات الكبيرة، وتحلى بالصبر عند تعرضه لأنواع القمع الوحشي أثناء الإضراب وبعده لمستعد لأن يعبر عن رأيه في الانتخابات المزمع إجراؤها في الجزائر بالرفض المطلق للوجود الفرنسي في الجزائر.

2 - توصلت الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن عكفت على مناقشة القضية الجزائرية أكثر من عشرة أيام إلى إصدار توصيات هامة، اعترفت من خلالها أن المشكلة الجزائرية تنطبق عليها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق تقرير المصير، وطلبت من فرنسا أن تتجه في هذا الاتجاه.

ومن ثم تكون الأمم المتحدة قد سددت صفعه لفرنسا، وعززت من موقف الثورة التحريرية الجزائرية في الداخل بإشعارها الشعب الجزائري بشرعية كفاحه، وأن تعترف بحقه في تقرير مصيره، وأن ادعاءات فرنسا بأن "الجزائر تشكل قطعة داخل حدودها" باطلة.

3 - ترحيب الرأي العام الدولي بقرار الأمم المتحدة المتمثل في الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، وهو ما

أدى إلى ازدياد اعتراف دول العالم بالكيان الخاص للشعب الجزائري بعد أن قضت هيئة الأمم المتحدة التي تعتبر أعلى هيئة قانونية في العالم على أسطورة "الجزائر فرنسية".
بروز تضامن دولي مع القضية الجزائرية:

يتمثل الحدث الثالث في بروز تضامن قوي فجأة مع القضية الجزائرية، فقد كان الانتصار الذي حققته دبلوماسية جبهة التحرير الوطني على مستوى هيئة الأمم المتحدة عقب إضراب 28 جانفي 1957 حافزا للدول الآفرو - آسيوية، التي عقدت مؤتمرا في القاهرة في الفترة الممتدة ما بين 26 ديسمبر 1957 والفاصح جانفي 1958، وحضرته 44 دولة آفرو - آسيوية، خصص لدراسة تطورات القضية الجزائرية على المستوى الدولي.

وقد أصدر المشاركون في مؤتمر القاهرة لائحة صوتوا عليها بالإجماع وتنص هذه اللائحة على المطالبة باستقلال الجزائر، ودعوة فرنسا الاستعمارية إلى الدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني، كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري. كما أدانت اللائحة الأساليب القمعية الوحشية التي تمارسها السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد الشعب الجزائري الذي حمل السلاح ضد المستعمر من أجل استرجاع حريته واستقلاله⁽⁴⁷⁾.

ومن جهة أخرى فقد خرج المشاركون في مؤتمر القاهرة بقرار يعتبر في غاية الأهمية والمتمثل في تخصيص يوم 30 مارس من كل

سنة يوم تأييد وتضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه، على أن يبقى هذا القرار ساري المفعول إلى أن يتحقق استقلال الجزائر. وقد طبقت الدول المعنية القرار السالف الذكر فعليا، فلم يكذب يحل يوم 30 مارس من سنة 1958 حتى ارتفعت أصوات الجماهير الشعبية في الدول الآفرو - آسيوية من خلال تنظيم مهرجانات، والقيام بمظاهرات تعبيراً عن مساندتها ومؤازرتها للشعب الجزائري المجاهد، وتوج يوم التضامن مع الشعب الجزائري بتخصيص أسبوع للجزائر من أجل جمع الإعانات والتبرعات للثورة الجزائرية⁽⁴⁸⁾.

وإذا كانت الشعوب الإفريقية - الآسيوية قد سجلت تلك البادرة الإنسانية الجريئة من حيث إنصافها للمظلوم ومناصرته على الظالم المستبد، فإنما كانت تهدف من وراء ذلك إلى تغيير وجه التاريخ من ماضيه المظلم إلى حاضره المستنير بالوعي والتبصر. وبالتالي تخلص هذه الشعوب من عنصرية حضارة الغرب المزيفة، التي تدوس كرامة الملون إلى حضارة إنسانية تتساوى فيها الإنسانية. لا فرق في ذلك بين الأبيض والأسود في كل شعوب العالم.

ومن ثم فإن التضامن الإفريقي - الآسيوي مع الشعب الجزائري يعتبر طبيعياً؛ لأن شعوب القارتين قد ذاقوا العذاب، والآلام، والمعاناة اليومية بسبب التمييز العنصري، الذي كان

يمارسه الاستعمار الأوروبي في القارتين بعد أن اغتصب حرياتهم، واستولى على ثرواتهم وعمل بكل قوة على تشتيت وحداتهم، حيث ترتب عن ذلك تفشي في أوساطهم ظاهرة الفقر، والامية، والأمراض المختلفة، ولذلك كان بروز تضامنهم قويا وتلقائيا مع الشعب الجزائري المجاهد وتحديهم كل الخطط الاستعمارية القديمة منها والحديثة، وأحبطوا مناوراته من خلال الدفاع عن حرية واستقلال الشعوب المكافحة، وإعادة الاعتبار لكرامة الشعوب المضطهدة.

مؤتمر آكرا وتحقيقه انتصارات جديدة للقضية الجزائرية:

شكلت القضية الجزائرية النقطة الأساسية في مؤتمر آكرا، المنعقد في 15 أفريل من سنة 1958 بغانا بحضور ثمانى دول إفريقية مستقلة، وكان ذلك بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا حيث رفع المشاركون في المؤتمر أصواتهم عالية مدوية بدون خوف أو تردد "إفريقيا للأفارقة ويجب أن يتحكم فيها أبناءها".

وكان من ضمن المسائل التي أولاها المشاركون في مؤتمر آكرا العناية والرعاية الكاملتين للقضية الجزائرية، التي شكلت النقطة الأساسية، كما سلف ذكره، من حيث المشاكل المختلفة التي كانت تشهدها القارة الإفريقية وقتذاك. مما أدى بوزارة الخارجية الفرنسية إلى أن تنبيه الدول المشاركة في المؤتمر للعلاقة

التي تربطهم بفرنسا وتحذرهم في نفس الوقت من الخطر المستفحل
لجبهة التحرير الوطني الجزائرية⁽⁴⁹⁾.

غير أن الدول المشاركة في مؤتمر آكرا لم تعط أية أهمية
لنصائح فرنسا وتحذيراتها، حيث صوت المشاركون بالإجماع على
اللائحة الختامية التي تنص بالخصوص على ما يلي⁽⁵⁰⁾ :
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي وحيد
للشعب الجزائري.

- توجيه دعوة إلى فرنسا لإجلاء قواتها من تراب الجزائر.
- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه والحصول على
استقلاله.

وكان من أهم القرارات التي اتخذها المشاركون في مؤتمر آكرا
لصالح القضية الجزائرية تشكيلهم مجموعة إفريقية ضمن هيئة
الأمم المتحدة من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني
والقضية الجزائرية⁽⁵¹⁾.

وفي الحقيقة فإن تلك القرارات التي كانت قد خرجت بها
الدول الإفريقية المستقلة في مؤتمر آكرا تعتبر بمثابة رسالة مشفرة
إلى الاستعمار الأوروبي بأن إفريقيا للأفارقة، ويجب التعجيل بإنهاء
الاستعمار للشعوب الإفريقية وبدون استثناء. وهذا من خلال إعادة
السيادة المغتصبة في الجزائر والسيادة المهدورة في الكاميرون

والصومال، والمعتدى عليها في قنال مصر، وساقية سيدي يوسف بتونس (الحدود الجزائرية التونسية).

إن مؤتمر آكرا يعتبر النواة الأولى والأساس المتين لتدعيم روابط الصداقة والتعاون الفعال بين شعوب إفريقيا. حيث أن النتائج الملموسة التي أحرز عليها المؤتمر تعتبر تطورا إيجابيا في حياة الإفريقيين.

وما صيحة ممثلي شعوبها خلال المؤتمر بصوت واحد "إفريقيا للأفارقة ومن حق شعوبها أن تقرر مصيرها وتسير شؤونها بنفسها" إلا إنذارا للاستعمار الأوروبي بأن يغادر أراضيها وبدون رجعة من الجزائر والكاميرون والطوغو ومن جميع الأقطار الإفريقية المحتلة. وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية لأن تتحرك بسرعة وفي عدة اتجاهات، والعملاق الروسي يزحف ويتودد ولكن لسان حال شعوب إفريقيا كان يخاطب الجميع لا نريد منكم صدقة ولا معونة ظاهرها الرأفة والمودة وباطنها الطمع والهيمنة في ظل الاستعمار الجديد. تقول بأن إفريقيا سوف تبقى لأبنائها الإفريقيين⁽⁵²⁾.

وكان انعقاد مؤتمر طانجة بالمغرب من 27 إلى 30 أفريل من سنة 1958 تجسيدا للقرارات الصادرة عن مؤتمرات الدول الآفرو - آسيوية السالفة الذكر، حيث أقر المشاركون في المؤتمر سيادة

الجزائر واستقلالها ، والدعوة إلى تشكيل حكومة جزائرية لتسيير شؤون الثورة على المستويين الداخلي والخارجي⁽⁵³⁾.

الفترة الثالثة 1958 - 1962

شهدت الفترة الثالثة التي تمتد من سنة 1958 إلى غاية سنة 1962 تطورات هامة على الصعيدين الداخلي والدولي. ويمكن حصر أهم هذه التطورات في الأمور التالية:

- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- تعزيز قطاع الإعلام بوسائل إعلام جديدة.
- مظاهرات ديسمبر 1960.
- التفاوض والاستجابة.

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

كان أهم تطور عرفته الثورة التحريرية الجزائرية في مسيرتها الجهادية هو إعلانها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر من عام 1958 بالقاهرة بجمهورية مصر العربية واعترافات بها عدة دول مما ترتب عن ذلك بعث الدولة الجزائرية إلى الوجود من جديد.

وقد صرح المرحوم فرحات عباس أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند تأسيسها بما يلي:

«إن هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي استغلها الاحتلال

الحربي (الفرنسي) سنة 1830، ومحايها بصفة قاسية وظلامية من الخريطة السياسية للشمال الإفريقي».

وحصر رئيس الحكومة المؤقتة أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تحقيق الاستقلال، واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة، وذلك من خلال:

- 1 - تشكيل هيئة دبلوماسية تمثل البلاد في المحافل الدولية.
- 2 - إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول لكسب أكبر تأييد للقضية الجزائرية.
- 3 - العمل على إرغام الدولة الفرنسية على التفاوض وذلك باستعمال الضغوطات العسكرية بواسطة النشاط الثوري المكثف.

وتحقيقا للأهداف السالفة الذكر كثف دبلوماسيو الثورة من نشاطاتهم بحيث أصبحوا يشاركون في المؤتمرات الدولية على قدم المساواة مع ممثلي الدول المستقلة، ويتضح حضورهم القوي ومشاركاتهم الفعلية من خلال مؤتمر "آكرا" المنعقد من 8 - 12 ديسمبر 1958 بغانا، ومؤتمر منروfia المنعقد سنة 1959 بلبيريا، ومؤتمر القاهرة المنعقد سنة 1961، ومؤتمر الدار البيضاء المنعقد في شهر جانفي من سنة 1961. حيث كانت هذه المؤتمرات سندا ودعما قويا لنشاطات دبلوماسية الثورة التحريرية الجزائرية على المستوى الدولي.

وضعت الثورة التحريرية الجزائرية السلطات الفرنسية في موقف حرج بعد إعلانها عن تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التاريخ المذكور لكون فرنسا الاستعمارية كانت تدعي أنها لم تجد من تفاوضه من الجزائريين من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية. و مما زاد في إحراج فرنسا أكثر، الاعترافات الدولية المتوالية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث سجلت عدة اعترافات رسمية من طرف 25 دولة ذات سيادة لتصبح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نتيجة ذلك الممثل الشرعي للشعب الجزائري⁽⁵⁴⁾.

ونجد من بين الدول السبّاقة بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، العراق، ليبيا، تونس، المغرب، الأردن، الصين الشعبية، كوريا الشمالية واندونيسيا. حيث أكدت هذه الاعترافات وطنية الثورة التحريرية الجزائرية، واستقلالية قراراتها المصيرية، وأثبتت للرأي العام الدولي فشل الدبلوماسية الفرنسية في عرقلة تدويل القضية الجزائرية⁽⁵⁵⁾.

وقد استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفضل نشاطاتها الدبلوماسية والإعلامية وتكثيف العمل العسكري في الداخل من أن ترغم الحكومة الفرنسية على الجلوس أمام طاولة المفاوضات، حيث عرض الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية

علانية يوم 10 نوفمبر من عام 1959 على قادة الثورة التحريرية الجزائرية الدخول في مفاوضات، وكان رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالإيجاب، ولكن شريطة قبول الوزراء الجزائريين الذين عينتهم الحكومة المؤقتة لتمثيل الطرف الجزائري في المفاوضات، وهم السادة:

- كريم بلقاسم

- عبد الله بن طوبال

- رضا مالك

- محمد يزيد

- محمد الصديق بن يحي

غير أن الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية قد رفض الأعضاء المعينين من قبل الحكومة المؤقتة بحجة أن هؤلاء الأعضاء يوجدون خارج المعركة، وبالتالي فهم لا يمثلون بالنسبة له قادة الثورة⁽⁵⁶⁾.

وقد تمكن وفد الحكومة المؤقتة في الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة من أن يحقق الأهداف التي حددتها الحكومة المؤقتة عند تأسيسها والمتمثلة في الاعتراف بالحكومة المؤقتة في المحافل الدولية وبحق الجزائر في الاستقلال، ودعوة فرنسا على التزامها بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽⁵⁷⁾.

ومن جهة أخرى فقد حققت الحكومة المؤقتة في 20 جوان من عام 1960 نصرا دبلوماسيا وسياسيا هاما كان له أثره الإيجابي على مسيرة الثورة التحريرية، حيث تمكنت الحكومة المؤقتة من الحصول على تسجيل الحكومة السويسرية وثائق انضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اتفاقيات جنيف الأربع المتعلقة بحقوق الإنسان، والمبرمة في 12 أوت من عام 1949، والخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية.

وعلى الرغم من أن هذا الانضمام إلى اتفاقيات جنيف يعد حدثا هاما لكونه يطلع المجتمع الدولي على سياسة القمع والتعذيب والإبادة الجماعية التي تمارسها السلطات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري المجاهد من أجل استرجاع سيادته المغتصبة سنة 1830، فإن هذا الانضمام للاتفاقيات المذكورة كان له مؤشر آخر، يتمثل في إظهار كفاءة الحكومة المؤقتة، واكتسابها الشرعية من خلال إبرامها اتفاقيات ومعاهدات دولية، بحيث أصبحت تمثل فعليا الشعب الجزائري على المستوى الدولي، وبالتالي يحق لها التصرف كشريك وطرف فعال في القانون العام الدولي⁽⁵⁸⁾، أي دون المرور بالشرعية الفرنسية.

إن هذا الانبعاث القوي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيدين الدولي والدبلوماسي كان فرصة لاتخاذ مواقف متعددة من قبل ممثلي دول وهيئات دبلوماسية لصالح الحكومة

المؤقتة. نذكر من ذلك الموقف الذي اتخذته السيد "خروتشوف" رئيس الاتحاد السوفياتي. فبعد اعتراف حكومته بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أكد من جديد في التصريح الذي أدلى به يوم الثامن أكتوبر 1960 خلال مأدبة مراسلي الصحافة بنيويورك قائلاً⁽⁵⁹⁾:

«يمكن اعتبار اجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعترافاً عملياً بهذه الحكومة وأحب أن أضيف أننا لسنا وحدنا الذين اعترفنا عملياً بهذه الحكومة المؤقتة، بل اعترف بها العالم أجمع ابتداءً من رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال ديغول، الذي قبل التفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة».

وعلى الرغم من الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها حكومة جبهة التحرير الوطني في ظرف قصير فإن هذه الأخيرة واصلت نشاطاتها الدبلوماسية بجدية وطموح كبيرين، بحيث لم تتركز إلى الراحة، حيث كان ذلك الانتصار الدبلوماسي حافزاً لها أكثر لتكثيف نشاطاتها المختلفة، فقد شاركت وفودها في المؤتمرات والندوات والتظاهرات الدولية ذات الطابع السياسي والثقافي والرياضي وفي التجمعات الدولية المناهضة للاستعمار، وأصبحت لها الكلمة المسموعة والمؤثرة في اتخاذ القرارات الدولية لصالح

الشعوب المضطهدة والمقهورة والمغلوبة على أمرها. ولدبلوماسية الجبهة تاريخ حافل بالمواقف الجريئة والمشرقة للشعب الجزائري.

تعزيز قطاع الإعلام بوسائل إعلام جديدة:

عندما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شهر سبتمبر من سنة 1958 كما سبق ذكره أصبحت الثورة تعتمد على وزارة الأخبار من حيث تنظيم وتعزيز قطاع الإعلام والدعاية على المستويين الداخلي والدولي انطلاقا من المبادئ والأهداف التي وضعها مؤتمر الصومام بخصوص الإعلام والدعاية.

وقد قامت وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتأسيس مكاتب إعلام في عدة دول مثل: لندن، روما، بون، جنيف. وهذا بالإضافة إلى تأسيسها مكاتب إعلام في الدول الاشتراكية مثل: براغ، موسكو، بكين، بلغراد⁽⁶⁰⁾. كما تحولت بعثات الجبهة إلى بعثات تابعة للحكومة المؤقتة. وللإشارة فإن الدول التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة قد ظلت مكاتب الإعلام تنشط تحت اسم جبهة التحرير الوطني. أما الدول التي لم تعترف أصلا بالثورة التحريرية الجزائرية، فكانت الجبهة تقوم بنشاطها الإعلامي فيها من خلال السفارات العربية الموجودة فيها.

وكان للدور الذي تقوم به مكاتب الإعلام سواء التابعة منها لوزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة أو التابعة للجبهة يتمثل في توزيع صحيفة "المجاهد" والنشرات المختلفة للثورة، والتعليقات الرسمية

باللغات: العربية والفرنسية والانكليزية. كما تشرف على إعداد وتوزيع التعليقات التي كانت تبثها مختلف الإذاعات العالمية التي تتعاون مع الثورة الجزائرية، وكذلك قيامها بتوزيع الأخبار العسكرية على الصحف المحلية. وهذا بالإضافة إلى قيامها بإعداد نشرة يومية رسمية تبرز من خلالها تطورات القضية الجزائرية وتوزعها باستمرار على الصحف الأجنبية والسفارات.

وقد عملت كل من وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني على تغطية النقص الموجود في الجانب الإعلامي باعتمادهما أساليب متنوعة مثل: الاشتراك في المؤتمرات الدولية، وخاصة منها ذات الطابع الشعبي وإرسال الوفود الإعلامية إلى الدول التي ليست بها مكاتب إعلام للثورة، وهذا بالإضافة إلى استغلال دورات الأمم المتحدة لترويج الدعاية الجزائرية في أوساط الوفود الدولية المختلفة⁽⁶¹⁾.

ومن جهة أخرى فقد أصدرت وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة نشرة سياسية نصف شهرية باللغتين العربية والفرنسية، تتكون من 12 صفحة وتتضمن افتتاحية وتعليقات مختلفة، وتعتبر هذه النشرة بمثابة صورة مصغرة من صحيفة "المجاهد"، وكانت توزع على مستوى السفارات والصحفيين الأجانب، والمشتغلين بالسياسة⁽⁶²⁾.

ثم أصدرت وزارة الأخبار نشرة أخرى ما بين شهري مارس وماي من سنة 1960 تتضمن الأخبار والتعليقات المختلفة التي كانت تذاع في "صوت الجزائر" من إذاعة تونس. كما كانت الوزارة تصدر بعض النشرات السياسية في المناسبات الثورية لتوضيح بعض الجوانب من الثورة التحريرية، أو الرد عما كانت تنشره وسائل الإعلام الفرنسية من ادعاءات وافتراءات ومغالطات للرأي العام الفرنسي والرأي العام الدولي، نذكر من بينها⁽⁶³⁾:

- نشرة الثورة الجزائرية وإفريقيا تتحرر.

- نشرة إفريقيا في طريقها للوحدة.

وللإشارة فقد أصدرت هاتين النشرتين وغيرهما سنة 1960 بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية.

وهناك نشرات أخرى أصدرتها وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة ما بين سنتي 1960 و1961. نذكر من بينها النشرات التالية⁽⁶⁴⁾:

- نشرة النابالم في الجزائر، صدرت في شهر أوت من سنة

1960.

- نشرة معسكرات التعذيب، صدرت في شهر مارس من سنة

1960.

- نشرة الجميع جزائريون، صدرت في شهر مارس من سنة

1961.

- نشرة صحراء الجزائر، صدرت في شهر أوت من سنة 1961.

ثم عززت وزارة الأخبار الوسائل الإعلامية السالفة الذكر بتأسيسها سنة 1961 وكالة الأنباء الجزائرية التي كان مقرها في تونس، بحيث أوكلت الوزارة للوكالة مهمة الإشراف على إعلام الثورة من أخبار وتعليقات ومراجعة كل ما يصدر عنها بدقة. كما كانت تقوم في الوقت نفسه بإصدار نشرة إخبارية يومية باللغتين العربية و الفرنسية، وتوزعها على مكاتب وكالات الأنباء العالمية⁽⁶⁵⁾.

إن إعلام الثورة بمختلف وسائله من صحافة مكتوبة، وصحافة مسموعة تمكن من أن يعطي دعما قويا للثورة التحريرية الجزائرية بفرعيها العسكري والسياسي، وهو ما مكن دبلوماسيةيتها من أن تخترق جدار الصمت الدولي، وتصبح القضية الجزائرية محل اهتمام الرأي العام الدولي بدون استثناء، بما في ذلك الرأي العام الفرنسي⁽⁶⁶⁾.

وإذا كان إعلام الثورة قد حقق هذا النجاح الباهر؛ فلأنه كان يتحرى الصدق والموضوعية فيما يكتبه وما يذيعه، لأن الذين كانوا يقومون به سواء من حيث الإشراف والتوجيه أو من حيث إعداد المادة الإعلامية لم يكونوا من أصحاب المعالي والنفوذ ولم يكونوا من الصحفيين أو التقنيين المختصين، وإنما كانوا مناضلين في جبهة التحرير الوطني، بحيث كانوا يقدمون بدقة وبكل نزاهة للرأي العام الدولي صورة حية لما كان يتعرض له

الشعب الجزائري على يد قوات الاحتلال الفرنسية من اضطهاد، وتعذيب، وسجن، وتغريم، وإبادة جماعية، وموت بطيء للأطفال والنساء والشيوخ في المحتشدات بالإضافة إلى حرق القرى والمدامر وتشريد سكانها، وتطبيق سياسة الأرض المحروقة بالقضاء على الثروة الحيوانية والغابية بواسطة قنابل النابالم المحرمة دوليا.

مظاهرات ديسمبر 1960:

إن مظاهرات ديسمبر 1960 تعتبر أياما خالدة في ذاكرة الشعب الجزائري وذلك لما أظهره خلالها من طاقة ثورية جبارة، وبما أبداه من ضروب البطولات الرائعة، وإقباله بسخاء على تقديم فلذات أكبادهم في ساحة المواجهة كعربون للحرية، بحيث مكنه ذلك من إجهاض حلم التهدة الديغولية، المتمثل في شعاره المعروف بـ "الجزائر الجزائرية"، والذي كان بمثابة الفتيل الذي فجر القنبلة الموقوتة.

إن مظاهرات ديسمبر 1960 لم تكن تلقائية كما يتصورها البعض، ولكنها كانت منظمة وهادفة اشترك في إشعال فتيلها أطراف ثلاثة متناقضة في دوافعها وأهدافها : أوروبيو الجزائر، أنصار الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية، والجماهير الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني. وبذلك تكون الساحة الوطنية قد شهدت في التاريخ السالف الذكر ثلاث مظاهرات متداخلة⁽⁶⁷⁾.

المظاهرة الأولى: كانت من تنظيم أروبيي الجزائر، انطلقت يوم التاسع ديسمبر 1960 في كل من العاصمة ووهران، وكان هدفهم من وراء هذه المظاهرة إرغام الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية عن التراجع عن شعار "الجزائر جزائرية" والحفاظ على مبدأ "الجزائر فرنسية" وهو الشعار الذي رفعوه في مظاهراتهم الصاخبة.

وكان تحديد أروبيي الجزائر يوم التاسع ديسمبر لانطلاق مظاهراتهم في المدن الجزائرية نتيجة إعلان الجنرال ديغول عن موعد زيارته للجزائر يوم العاشر ديسمبر بهدف شرح وجهة نظره بخصوص فكرة "الجزائر جزائرية" لسكان الجزائر من أوروبيين ومسلمين.

ومن جهة أخرى فقد جاءت تلك المظاهرات كرد فعل على الإعلان عن الحدث الهام المتمثل في استدعاء الأمم المتحدة يوم الخامس عشر ديسمبر للمرة السادسة لمناقشة القضية الجزائرية من أجل وضع حد لحرب استعمارية جائرة. حيث كان أوروبيو الجزائر يأملون التأثير بواسطة مظاهراتهم على مناقشات القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وإعطائهم مبررا كافيا للدول الحليفة لفرنسا الاستعمارية لشل دورة الأمم المتحدة، والحيلولة دون التوصل إلى اتخاذ قرارات حاسمة لصالح القضية الجزائرية.

وقد وجّهت المنظمة المعروفة باسم "جبهة الجزائر الفرنسية" يوم الثامن ديسمبر 1960 نداء عاجلا إلى سكان الجزائر جاء فيه بالخصوص: «يا فرنسيي الجزائر من مسلمين وغير مسلمين لقد حان الوقت لكي نؤكد تصميمنا الجبار على أن نبقي فرنسيين، لقد آن الأوان لكي ننهض في وجه سياسة التخلي، ويجب أن نعبر عن إرادتنا هذه بالإضراب العام الذي سوف نشنه في وجه ديغول ابتداء من يوم التاسع ديسمبر»⁽⁶⁸⁾.

كما ساند من جهتهم غلاة المستعمرين من مدنيين وعسكريين أوروبيي الجزائر في مطالبهم حيث جاء على لسان أحد الضباط الفرنسيين السامين كرد فعل على فكرة "الجزائر جزائرية" بقوله⁽⁶⁹⁾:

«إن الجيش الفرنسي هنا في الجزائر، و سيبقى هنا ...»

المظاهرة الثانية: كانت من تنظيم أنصار الجنرال ديغول، انطلقت يوم العاشر ديسمبر 1960، وقد شارك فيها إلى جانب الفرنسيين العملاء من الكتلة الثالثة، وكانت الدعوة إليها على أساس أن "التهدة" قد تمت، وأن الجيش الفرنسي قد انتصر في معركة الجزائر العاصمة، وأن سكان المدن قد تخلو نهائيا عن جيش التحرير الوطني في الجبال. وبذلك فإن جبهة التحرير الوطني لا تمثل الشعب الجزائري، الذي أصبح يثق في الجنرال ديغول أكثر من أي وقت مضى لوضع حد لأزمة الجزائر.

أراد أنصار الجنرال ديغول أن تشمل مظاهرات العاشر ديسمبر أوروبيي الجزائر والشعب الجزائري برمته كرد قوي على غلاة المستعمرين الفرنسيين، الذين رفضوا فكرة "الجزائر الجزائرية"، وكذلك بهدف تهيئة الأرضية لتأسيس (الحزب التقدمي) في الجزائر، الذي كان الجنرال ديغول قد فشل في تأسيسه في فرنسا. ولإشارة فإن هذا الحزب سيشكل من مجموعة للنواب (بني ويوي) ومن مجموعة التآخي التي أوجدها الجنرال ديغول منذ سنة 1958، ومجموعة مخطط قسنطينة المتكونة من البرجوازيين، والجنود المرتدين... الخ، وهذا بالإضافة إلى الحركة والقومية والأحزاب الجزائرية التي انحازت إلى صفوف السلطات الاستعمارية. بعبارة أخرى سوف يشكل هذا الحزب الذي كان الجنرال ديغول يبني عليه كل آماله وطموحاته في تركيع الجزائريين وأوروبيي الجزائر على حد سواء من المجموعات البشرية المرتبطة بفرنسا الاستعمارية قلبا وقالبا⁽⁷⁰⁾.

انطلقت مظاهرات العاشر ديسمبر من مدينة عين تموشنت التي كانت المحطة الأولى لزيارة ديغول للجزائر بدلا من الجزائر العاصمة، ولإشارة فإن جبهة التحرير الوطني كانت قد أعطت أوامر مسبقة للمسؤولين بأن يسمحوا للمواطنين بالمشاركة في تلك المظاهرات، ولكن بكيفية منظمة ومغايرة تماما. فبدلا من أن

يهتف المواطنون بشعار "الجزائر الجزائرية" كما طلب منهم يهتفون بالاستقلال التام، والانفصال عن فرنسا الاستعمارية.

أراد الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية أن يجعل من تلك المظاهرات دليلا ماديا يقدمه للرأي العام الدولي على أساس أن الشعب الجزائري يرفض الانفصال عن فرنسا، ولا يثق في جبهة التحرير الوطني، حيث اصطحب معه في جولاته عبر المدن الجزائرية عددا كبيرا من الصحفيين.

غير أن الصحفيين لاحظوا أن الشعارات التي رفعها المتظاهرون يوم العاشر ديسمبر 1960 كانت متناقضة، حيث كان أوروبيو الجزائر يهتفون بـ "الجزائر الفرنسية"، وأنصار الجنرال ديغول يهتفون بـ "الجزائر الجزائرية"، بينما كان المواطنون الجزائريون يهتفون بشعارات: "تحيا الجزائر"، "الجزائر حرة مستقلة"، "تحيا جبهة التحرير الوطني"، إلى غير ذلك من الشعارات التي تخالف تماما الشعار الذي رفعه أنصار الجنرال ديغول، وهو ما أدى إلى مواجهات عنيفة ما بين المواطنين والجيش الفرنسي.

وقد نقل الصحفيون الأجانب مجريات تلك المظاهرات الشعبية إلى صحف بلادهم. مما مكن الرأي العام الدولي من الإطلاع على ما يجري في الجزائر من مظاهرات شعبية ومن حوادث دامية ومن سقوط شهداء يعدون بالمئات⁽⁷¹⁾، وبذلك يكون الجنرال ديغول قد بنى سياسته الفاشلة في الدعوة إلى فكرة "الجزائر الجزائرية" على

الإدعاءات الخاطئة. ولإشارة فإن مشروع الجنرال ديغول الخاص بفكرة "الجزائر الجزائرية" يتضمن ثلاث مراحل⁽⁷²⁾:

المرحلة الأولى: تركّز على إقامة الجهاز الإداري الجديد، الذي يدخل تغييرات على أجهزة الإدارة، من أهمها: حذف الولاية العامة للجزائر، وإحلال وزارة الشؤون الجزائرية محل كتابة الشؤون الجزائرية في باريس، وقد حددت فترة تطبيق هذا الإجراء في شهر ديسمبر 1960.

المرحلة الثانية: تخصص لعرض الاستفتاء على الشعب الفرنسي وتقرر إجراؤه في شهر جانفي من سنة 1961، وصيغة هذا الاستفتاء هي كما يلي:

- هل تقرون التغييرات الإدارية التي أحدثت بالجزائر؟
- وهل توافقون على تقرير المصير لسكان المقاطعات الفرنسية في الجزائر؟

وإذا كان جواب الفرنسيين بالإيجاب فإن التغييرات التي تكون قد أدخلت على الأوضاع الإدارية بالجزائر تصبح قانونية ولا رجعة فيها وعندئذ يعتبر ديغول أن مجلسيه التنفيذي و التشريعي المؤقتين في الجزائر بمثابة الأرضية الصلبة لإقامة "الدولة الجزائرية" التي تؤسس لها حكومة، وتسن لها قوانين، على أن تستمد هذه الحكومة قوانينها وكل أعضاء طاقمها من باريس. وبعد ذلك يقيم رئيس الجمهورية الفرنسية علاقات "الوحدة" في الميادين الاقتصادية

والعسكرية والفنية...الخ، كما أشار إلى ذلك في الخطاب الذي ألقاه يوم الرابع نوفمبر من عام 1959.

المرحلة الثالثة: تتمثل في عملية تقرير المصير للشعب الجزائري والذي يخير فيه الجزائريون ما بين ثلاثة أمور: الفرنسية، التشارك، الانفصال. ولكن مبدأ تقرير المصير الذي تحدث عنه ديغول في خطابه السالف الذكر، كان قد أفرغه من محتواه، حيث يعترف فيه بالجزائريين كأفراد، بينما يتنكر للحقيقة التاريخية بوجود وحدة وسيادة جزائريتين.

ومن جهة أخرى فقد حذر ديغول الجزائريين بأنه في حالة إصرارهم على الاستقلال الوطني فإنهم سوف يعانون من الفقر والجوع والمرض والفوضى، والمذابح، والدكتاتورية الشيوعية. أما إذا اختاروا الاتحاد مع فرنسا فإنهم سوف يتمتعون بنعيم الدنيا وخيراتها. كما طمأن ديغول أوروبيي الجزائر بأنه في حالة انتهاء الأمر إلى التمسك بالاستقلال، فإن فرنسا ستعمل وبدون تردد على تقسيم الجزائر، وستحتفظ بالصحراء الجزائرية بما فيها من ثروات طبيعية.

إن الجنرال ديغول كان يتلاعب بالألفاظ وبالشعارات البراقة من أجل تمرير مشاريعه الجهنمية، وهذا من خلال تقديمه بيانات متتالية، وتعاريف مختلفة لمبدأ تقرير المصير، وهذا كما يتضح من

الرسالة التي وجهها إلى القوات المسلحة في الجزائر، حيث جاء فيها بالخصوص:

«... إنه من الضروري في الوقت الراهن، إعطاء الجزائريين كل سبب أدبي ومادي يحملهم على الرغبة في الاتحاد مع فرنسا».

وأضاف في إحدى تصريحاته: «إننا نريد السلام في الجزائر لأننا نريد الاحتفاظ بفرنسا فيها، ولكن بظروف مغايرة تماما». كما كان هدف ديغول من شعار "الجزائر الجزائرية" الإبقاء على "الجزائر الفرنسية".

وجاء في خطابه السالف الذكر: «لتحويل الوضع الواقع إلى وضع قانوني. وهذا الوضع هو الجزائر التي أعتقد بجميع فؤادي، وعصارة فكري أنها ستؤثر الاتحاد مع فرنسا».

وقد أدى الأمر بديغول إلى وصف أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالأعضاء غير الشرعيين، لكونهم لم يتلقوا تعيينهم من طرفه شخصيا، حيث يقول في خطابه السالف الذكر: «...أولئك الزعماء الثوريون الذين عاشوا خارج الجزائر منذ ستة أعوام، وأنهم يتخذون مواقفهم، وكأنهم قد عينوا مسبقا مني كحكام للجزائر»⁽⁷³⁾.

إن الجنرال ديغول كان يصر في كل أطروحاته على الكل الذي اختاره بمفرده، والمتمثل في تحقيق السلام بدون جبهة التحرير

الوطني، وأنه سوف يتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جانب واحد ينحصر في الجانب العسكري لتوقيف القتال و إلقاء السلاح، وهو ما اصطلح على تسميته بسلم الشجعان، مع تأكيده في كل مناسبة على أن التفاوض بخصوص المسائل السياسية تبقى من شأن الشعب الجزائري... الخ.

المظاهرة الثالثة: كانت من تنظيم جبهة التحرير الوطني بهدف تحطيم مشاريع ديغول، التي ترمي إلى إبقاء الجزائر في ظل السيادة الفرنسية. وكذلك من أجل وضع حد لغطرسته وكبريائه وغروره بالعظمة، حيث أعطت الجبهة تعليمات للمسؤولين من مدنيين وعسكريين لإعداد الشعب للمعركة الحاسمة. وبذلك يمكن القول أنه كان هناك تحضير مسبق، وتنظيم محكم، وتوجيه في منتهى الدقة للجماهير الشعبية من طرف جبهة التحرير الوطني.

وفي الحقيقة فإن الشعب الجزائري أصبح في مستوى رفيع من النضج والوعي بالمسؤولية، ولذلك لم يتردد في الاستجابة لأوامر الجبهة حيث شارك بفعالية في هذه المظاهرات من أجل إثبات وتأكيد الحقائق التي تزيل الضباب الذي يحجب الرؤية عن أنظار الرأي العام الدولي⁽⁷⁴⁾.

خرج الشعب الجزائري برمته رجاله ونسائه، شبابه وفتياته وأطفاله، شيوخه وعجائزه يوم الحادي عشر ديسمبر 1960 من

صمته ليقول كلمته الأخيرة في الوقت المناسب، بل في اللحظة الحاسمة حيث أرسلها صيحة مدوية: الله أكبر، والعزة للجزائر المستقلة، تحيا جبهة التحرير الوطني، تحيا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وغير ذلك من الشعارات الكثيرة المتعلقة بالاستقلال والحرية. هذه هي الشعارات التي كانت تهتف بها الجماهير الجزائرية وهي رافعة العلم الجزائري، وتظهر في الشوارع في مختلف المدن الجزائرية، مظهرة غضبها واستياءها ورفضها مناورات ومؤامرات الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية.

كانت المدن الجزائرية في ذلك اليوم التاريخي تشور كالبراكين، وكانت الجماهير الجزائرية تهتف هتافا واحدا، وتصيح صيحة واحدة وتردد شعارا واحدا "الله أكبر"، "حيا على الكفاح"، "حيا على الشهادة"، "الجنة للشهداء"، "والعزة للشعب". كانت الجماهير الجزائرية تتحدى قوات الاحتلال، وتقابل رصاصها الممطر بهتافات النصر والاستقلال، صرخت في وجه ديغول ففر من أمامها، ولم يكن يهم هذه الجماهير وقتذاك سوى التقدم بخطى ثابتة إلى ساحة الشهادة، لتتشد الحياة للأجيال المقبلة؛ لأنها أقسمت أن تحرر الوطن من المحتل الفرنسي وقد برّت بقسمها.

وهكذا فبعد أن طهر الشعب الجزائري الجبال الجزائرية من الوجود الاستعماري الفرنسي بواسطة أبطاله الميامين ها هو يتمركز في المدن، ويخرج في مظاهرة عارمة ليذكر حصون المحتل الفرنسي، ويحبط مناورات الجنرال ديغول الذي جاء إلى الجزائر وهو يحمل في حقيبه مشاريع تركيع الشعب الجزائري، فقابله هذا الأخير بنشيد الحرية، والهتاف بموت الزبانية المجرمين الذين يزرعون الموت والخراب في ربوع الجزائر ويريقون الدماء الزكية للأرامل والأطفال والنساء والشيوخ والعجزة.

إنه لجبن يسجله التاريخ بمداد الخزي والعار فرار الجنود الفرنسيين أمام أبطال جنود جيش الوطني في الجبال بينما يستعرضون عضلاتهم أمام المدنيين العزل باستعمالهم الوسائل الوحشية، التي تدل على نذالتهم وانحطاطهم الأخلاقي ضد المتظاهرين في مختلف المدن الجزائرية.

وبذلك يكون الشعب الجزائري قد قدم للرأي العام الدولي الجنرال ديغول المعروف بمقاومته للنازية على حقيقته، بأن هذا المقاوم التاريخي كان يغالط نفسه، ويغالط شعبه، ويخدع الرأي العام الدولي بادعائه أن الثورة الجزائرية في نقصان مستمر، وأن التهدة قد تحققت، وأن السلم على الأبواب، وأن المشاغبين (المجاهدين) كما كان يصفهم لا يمثلون إلا الأقلية.

غير أن الصحافة الدولية، وصحافة الحلفاء بالخصوص بما في ذلك الصحافة الفرنسية قد فاجأت الرأي العام الدولي بتقديمها صوراً حية عن المظاهرات الشعبية في الجزائر، الذي كان المواطنون الجزائريون يحملون خلالها الراية الوطنية، والشعارات الثورية ويهتفون بسقوط الجنرال ديغول، وباستفتاءه معاً⁽⁷⁵⁾.

إن تلك الصور الرائعة التي خلدها الشعب الجزائري خلال مظاهراته كانت وحدها كافية لتشخيص الثورة العارمة الكاسحة، صور الشعب يتظاهر برجاله ونسائه بشبابه وفتياته وأطفاله وشيوخه وعجائزه، تقابله قوات باغته طاغية مدججة بأحدث أنواع الأسلحة، تحصده رشاشاتها حصدا وتريق دماءه أنهاراً، وتبعثر جثته في أكوام هنا وهناك حيث سقط نتيجة ذلك المئات من الشهداء وآلاف الجرحى.

من نتائج مظاهرات ديسمبر 1960:

أفرزت مظاهرات ديسمبر التي استمرت من التاسع ديسمبر إلى غاية السادس عشر منه نتائج هامة تمثلت بالخصوص فيما يلي⁽⁷⁶⁾:

1 - القضاء على حكم الجنرال ديغول المتمثل في شعاره المعروف بـ "الجزائر جزائرية"، والذي طالما أوهم الرأي العام الداخلي والدولي أنه في حالة حصوله على نسبة عالية من التأييد في الاستفتاء المزمع إجراؤه في شهر جانفي 1961؛ فإن ذلك سيمكنه من تحقيق السلم في الجزائر بواسطة المفاوضات.

2 - دحض مقولة أن الدافع الاقتصادي كان وراء المظاهرات حيث ادعى بعض الكتاب الاستعماريين أن مظاهرات ديسمبر كان دافعها الأساسي الجوع، والفقر، والبطالة، دون أن يقرّوا بوجود دافع قوي يتمثل في استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة.

3 - وضع حد نهائي لمحاولات ديغول الهادفة إلى إيجاد القوة الثالثة قصد إشراكها مستقبلا في المحادثات و المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي، والذي كان يعلم من خلال المعطيات التي بحوزته أنه لا مناص من دخولها في المستقبل القريب.

4 - تحقيق القضية الجزائرية انتصارا في الأمم المتحدة، فقد أصدرت هذه الأخيرة في دورتها الحادية عشر المنعقدة يوم 19 ديسمبر 1960 قرارها المعروف تحت رقم 1573، وهذا بعد مناقشات شاملة ومتعمقة، وقد تضمن هذا القرار أربعة مبادئ أساسية لإنهاء معضلة القضية الجزائرية، وهي:

1 - أن الجمعية العامة "قد أحيطت علما بأن الفريقين قد وافقا على حق تقرير المصير كأساس كل القضية الجزائرية"

2 - أن الجمعية العامة "اعترفت بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال"

3 - أن الجمعية العامة "أكدت الحاجة القصوى لوضع الضمانات الفعلية المناسبة، التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير

المصير بنجاح وعدالة على أساس الاعتراف بالوحدة والسلامة الإقليمية للجزائر".

4 - أن الجمعية العامة "تتعرف بأنه على الأمم المتحدة مسؤولية المساهمة في تنفيذ حق الشعب الجزائري بكل نجاح وعدالة".

التفاوض والاستجابة:

تعتبر مرحلة التفاوض مرحلة شاقة وعسيرة، حيث كان كل طرف فيها يحاول اختبار قوة الطرف الآخر، إلى أي مدى يمكن أن يتنازل عن بعض خياراته الأساسية، وقد بدأت هذه المفاوضات في مطلع الثورة التحريرية وبالتحديد في عام 1955، وإن كانت في بداية الأمر غير ذات صيغة رسمية لكونها لم ترق إلى درجة المفاوضات، فإنها قد استمرت بين الجانبين الفرنسي والجزائري.

إن المعركة حول طاولة المفاوضات لا تقل أهمية عن المواجهات المسلحة، إذ أنها أيضا لها قواعدها واستراتيجياتها وأساليبها وكمائناتها. كذلك فإن الثورة عبارة عن عمل متكامل تستعمل في معركتها التحريرية البندقية والقنبلة واللغم إلى جانب الإعلام والدعاية والدبلوماسية. وهذا بالإضافة إلى الجهد الجسدي والجهد العقلي، واليقظة والوعي في مواجهة المواقف السياسية الطارئة، وفوق ذلك كله تتطلب الإقدام والشجاعة للإقبال على ساحة الوغى⁽⁷⁷⁾.

وكانت فرنسا الاستعمارية تهدف من وراء الاتصالات غير الرسمية أن تستعملها كسلاح لضرب الثورة من الداخل، بحيث تتمكن من خلال ذلك التوصل إلى معرفة أفكار و اتجاهات قادة الثورة، وكذلك معرفة قوة الثورة، وكان قادة الثورة من جهتهم يدركون بأن المسؤولين الفرنسيين لم يكونوا قد تهيأوا لقبول توقيف الحرب والاعتراف باستقلال الجزائر. حيث أن قادة الثورة كانت لهم قناعة تامة بأن الاستقلال المنشود ينزع من برائن الاستعمار الفرنسي انتزاعاً، وذلك عندما يحدث التوازن في القوة بين الطرفين، بحيث يكون في إمكان المسؤولين الفرنسيين تقدير قيمة التضحيات الكبيرة التي يقدمها الشعب الجزائري من أجل الاستقلال، وبالتالي يقبلون على المفاوضات الجدية⁽⁷⁸⁾.

وعلى الرغم مما كانت تقوم به فرنسا الاستعمارية من مناورات ومؤامرات بهدف إيجاد العراقيل والصعوبات التي تقضي على كل محاولة تفاهم بين الطرفين الجزائري و الفرنسي، فإنها كانت تحاول الاتصال باستمرار بممثلي الثورة، حيث جرت نتيجة ذلك عدة اتصالات بين مندوبين من الجبهة ومندوبين من مختلف الحكومات الفرنسية، في فترات متعددة، وفي أماكن مختلفة، ومن بينها وقوع اتصال في الجزائر سنة 1956 بين مندوب عن "مندانس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية ثم انتقل الاتصال إلى شبه الرسمي كالذي حدث يوم الثاني عشر أفريل من نفس

السنة بين "جورج قورس" كمبعوث عن "قي موللي" رئيس الحكومة الفرنسية، ومحمد خيضر كممثل للجبهة بالقاهرة⁽⁷⁹⁾. كما جرت لقاءات أخرى بين محمد يزيد وأحمد فرنسيس وبين "بييركوميتي" الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي ببلغراد "يوغوسلافيا". ثم بين محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان، وبين "هيريو" و"قازيل" كممثلين للحكومة الفرنسية في روما، وتم لقاء آخر بين محمد خيضر و"كوميني" في القاهرة و"بريوني" (يوغوسلافيا).

كانت اللقاءات والاتصالات بالنسبة للمسؤولين الفرنسيين عبارة عن جس نبض قادة الثورة ومناورات ترمي إلى مواصلة الحرب، ومحاولة في نفس الوقت للخروج من الأزمة الخطيرة التي كانت تعيشها فرنسا نتيجة التفكك الذي أصاب أجهزة دولتها بسبب الفساد الذي انتشر في جميع قطاعاتها بما في ذلك الجيش، وكذلك بسبب نمو الثورة وشموليتها ونجاح دبلوماسيتها الحديثة في التغلغل في أوساط الرأي العام الدولي بهدف إقناع الجميع بما في ذلك حلفاء فرنسا وأصدقائها بعدالة القضية الجزائرية⁽⁸⁰⁾.

ويذكر بن يوسف بن خدة أن الثورة الجزائرية قد أسقطت سبع حكومات فرنسية، وقوضت أركان الجمهورية الرابعة الفرنسية، وأصاب الاقتصاد الفرنسي في العمق، حيث أصبحت

فرنسا تتفق على الحرب الدائرة رحاها في الجزائر ثلاثة ملايين من الفرنكات القديمة⁽⁸¹⁾.

ونظرا للهزائم التي مني بها الاستعمار الفرنسي على الصعيد العسكري والسياسي والمالي فقد ألقت السلطات الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 بواسطة القرصنة الجوية، القبض على وفد الجبهة المشكل من السادة: أحمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد حسين، مصطفى الأشرف ومحمد بوضياف، والذي كان متوجها من المغرب إلى تونس للمشاركة في ندوة تضم الأقطار الثلاثة تونس والجزائر والمغرب بهدف التشاور لتأسيس اتحاد فدرالي، وكانت فرنسا وحلفاؤها على علم بذلك، وقد رحب جميعهم بالفكرة. ولإشارة فإن قادة الثورة عندما أشعروا بالفكرة تقبلوا بتحفظ مبدأ المشاركة مع عدم الالتزام بأي شيء يلحق الضرر بالثورة ومستقبلها⁽⁸²⁾.

أثارت حادثة القرصنة الجوية الفرنسية موجة من الغضب والاستياء داخل الأقطار المغاربية الثلاثة، كما استتكرتها كل شعوب العالم ووصفتها بالقرصنة والغدر، وقد نظمت مظاهرات صاخبة من قبل الشعوب العربية، وبالأخص الشعبين التونسي والمغربي، أما رد فعل الثورة فتمثل في نقل الحرب إلى فرنسا نفسها؛ لأن العدو لم يكن يفهم إلا لغة القوة، وعوض أن تأخذ فرنسا الدروس والعبرة من ردود الفعل الدولية بسبب تجاوزاتها

اللاإنسانية، كانت على العكس من ذلك، فقد أصابها الغرور والاستعلاء بسبب اكتشافها البترول في الصحراء الجزائرية، و اعتقدت أن ذلك سوف يقصر من عمر الثورة، ويمد في عمر نظامها في الجزائر⁽⁸³⁾.

استئناف الاتصال بين الطرفين:

استجابة للدعوة التي وجهها الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية لقادة الثورة لقدومهم إلى باريس للتفاوض بهدف إيجاد نهاية مشرفة للحرب الدائرة رعاها في الجزائر، وذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960، الذي جاء فيه بالخصوص: « إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة أعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي ما تزال جارية ونفصل في مصير الأسلحة، ونضمن آمال المحاربين. ثم بعد ذلك سيعمل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته في هدوء، ولن يكون هناك قرار إلا قراره».

أوفدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مندوبين عنها إلى مولان (فرنسا) يوم 20 من نفس الشهر وهما : محمد بن يحي وأحمد بومنجل. وقد ضم الوفد الفرنسي المكلف بالتفاوض معهما كلا من: "روجي موريس" الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر، والجنرال "هومر دي كاسين"، وقد استمرت

المحادثات من 25 إلى 29 جوان، حيث اكتشف خلالها الوفد الجزائري بأنهما أمام شروط مجحفة وقيود خطيرة حددها الجانب الفرنسي مسبقا بمفرده، وأنه لا يقبل في شأنها النقاش أو التفاوض. كما وجد نفسه في موقع الأسرى، حيث عزلته السلطات الفرنسية في دار عمالة "مولان" ومنعته من أي اتصال خارجي سواء مع الصحافة أو غيرها. وبذلك فشل اللقاء كغيره من اللقاءات التي سبقته، لأن الجنرال ديغول كان يريد أن ينهي الحرب بطريقته الخاصة وحسب الشروط التي يضعها هو. وهو ما أدى بالوفد الجزائري إلى أن يتوقف عن المحادثات ويعود فوراً إلى تونس مقر الحكومة المؤقتة⁽⁸⁴⁾.

وقد أصدرت الحكومة الفرنسية على إثر ذلك بلاغا أشارت فيه إلى أنها قد أحاطت ممثلي الثورة علما بالشروط الفرنسية التي يمكن أن تجرى وفقها المحادثات بين الطرفين بهدف الوصول إلى نهاية مشرفة للقتال المتواصل، وتنظيم مصير الأسلحة، وضمان مصير المقاتلين (المجاهدين) وهذا بناء على اقتراحات الجنرال ديغول.

ومن جهتها أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الرابع جويلية 1960 بيانا رفضت فيه الشروط الفرنسية التي تقتصر على إيقاف القتال، مشيرة في الوقت نفسه عن استعدادها لإيفاد مبعوثين من جديد إلى باريس إذا تخلت الحكومة الفرنسية عن

شروطها السابقة، وعن تحديد إقامة الوفد الجزائري. وقد بقيت فترة من الزمن في انتظار الرد الفرنسي على مقترحاتها ولكن بدون جدوى، وبذلك تكون محادثات "مولان" لم تتوصل إلى أية نتيجة تذكر⁽⁸⁵⁾.

انطلاقة المفاوضات الجديدة:

بعد مرور ثمانية أشهر على محادثات "مولان" بدأت الاتصالات الجديدة وبالتحديد في شهر فيفري من عام 1961، وقد رافقتها المعارك السياسية الطاحنة؛ لأن المفاوضات لم تكن سهلة مع عدو شرس ومتمرس في استخدامه أساليب المناورات والمؤامرات، ولذا فهي تتطلب الدعم القوي والمستمر على المستويين العسكري والدبلوماسي، وعلى الدعم الجماهيري لجبهة التحرير الوطني. كما حدث في مظاهرات ديسمبر 1960 التي تعتبر بمثابة منعطف تاريخي في مسيرة الثورة التحريرية.

كلف الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية "جورج بومبيدو" بالإشراف على المفاوضات؛ لأنه كان يثق فيه، والذي خلفه فيما بعد على رأس الدولة الفرنسية، وقد رافقه في هذه المفاوضات "برونو دولوس" مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية، وكان يتشكل وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الطيب بوالحروف وأحمد بومنجل.

طرح "جورج بومبيدو" على طاولة المفاوضات عدة نقاط، تبين من خلالها أن فرنسا الاستعمارية ما تزال متمسكة بالصحراء الجزائرية، وأنها تعتبر المرسى الكبير ملكا لها، وقد أكد الجانب الجزائري وجهة نظره بخصوص هاتين النقطتين وغيرهما، معربا في الوقت نفسه عن تمسكه بموقف الحكومة المؤقتة، فيما يتعلق بمشكل الصحراء، وأن الفصل في الوحدة الترابية تبقى من الاهتمامات الأساسية لقيادة الثورة، والتي لا يمكنها التنازل عن شبر واحد من التراب الوطني⁽⁸⁶⁾. كما أنها لا تقبل تأجيل النقاش فيها.

وقد رد "جورج بومبيدو" على الوفد الجزائري بمقولته المشهورة في هذا الموضوع قائلا:

« إن الصحراء لا نقاش فيها، وهي عبارة عن بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية، والجزائر أحد هذه الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع».

وعلى الرغم من تباعد وجهات نظر الطرفين، فإن المحادثات لم تكن كلها سلبية، وإنما تعتبر كتمهيد لطرح المشاكل، والتعرف على النقاط التي هي محل خلاف بين الطرفين. ويمكن أن نبرز التباين في الرأي فيما يتعلق بشكل الدولة الجزائرية المقبلة فيما يلي⁽⁸⁷⁾:

أولا ، موقف الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية يتمثل في الآتي:

- الموافقة على الحكم الذاتي.
- فصل الصحراء عن التراب الجزائري.
- تقسيم الجزائر عرقيا.
- تنظيم المفاوضات حول دائرة مستديرة⁽⁸⁸⁾.
- الاتفاق على الهدنة.

ثانيا ، موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يتمثل في الآتي:

- التمسك بالسيادة الكاملة.
- التمسك بوحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.
- التمسك بوحدة الأمة الجزائرية: شعب واحد لا شعبان، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية.
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.
- وقف إطلاق النار.

ونظرا لإصرار الوفد الجزائري على موقفه ، فقد تولى الطرف الفرنسي على عملية إشراك أطراف أخرى في المفاوضات إلى جانب الجبهة ونتيجة لتقارب مواقف الطرفين فقد أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والحكومة الفرنسية يوم 30 مارس 1961 في

وقت واحد في تونس وباريس عن الشروع في مفاوضات رسمية في إيفيان وذلك يوم السابع أفريل 1961.

غير أن المفاوضات المعلنة لم تنطلق في اليوم المعين؛ أي في السابع أفريل كما سلف ذكره، بسبب التصريح الذي أدلى به "لويس جوكس" وزير الدولة المكلف بالجزائر خلال ندوة صحفية عقدها بوهرا في اليوم التالي من الإعلان عن المفاوضات، بأنه ستجرى المفاوضات أيضا مع الحركة المصالية المناوئة لجهة التحرير الوطني، حيث ردت الحكومة المؤقتة عقب هذا التصريح مباشرة بأن وفدها لن يحضر مفاوضات إيفيان يوم السابع أفريل، وبذلك تعثرت المفاوضات من جديد. وقد استمرت الضغوطات الشعبية على فرنسا الاستعمارية من خلال تنظيم المظاهرات في الجزائر وفي فرنسا، والتي برهنت الجماهير الجزائرية من خلالها على أنه لا يوجد حل للمشكل الجزائري إلا بالتفاهم مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽⁸⁹⁾.

وبعد تصعيد الضغوطات الشعبية في الجزائر وفي أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، لم تجد الحكومة الفرنسية أمامها سوى الاستجابة لكل الشروط التي وضعتها الحكومة المؤقتة لاستئناف المفاوضات بين الطرفين، حيث استأنفت المفاوضات في إيفيان، وكان الوفد الجزائري برئاسة بلقاسم كريم يتشكل من السادة: سعد دحلب، محمد بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد

فرانسيس، أحمد بومنجل، علي منجلي، ورضا مالك كناطق رسمي باسم الوفد.

وقد شهدت المفاوضات جوا مشحونا، اتسم بالحدز وعدم الثقة، خاصة وأن ديغول بقي مصرا على اقتطاع الصحراء من التراب الجزائري. وعبر لقاءين آخرين ببال (سويسرا) يومي 28 و29 أكتوبر 1961 ثم التاسع نوفمبر 1961، قدم الوفد الفرنسي في اللقاء الأول مقترحات تعرضت لعدة قضايا يطول شرح تفاصيلها، وقدم الوفد الجزائري الجواب على ذلك في اللقاء الثاني نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽⁹⁰⁾.

كانت أجوبة الحكومة المؤقتة تدور حول عدة نقاط تعتبر في غاية الأهمية مثل: وضع الأقلية الأوروبية، ازدواجية الجنسية، القواعد العسكرية، العلاقات الثقافية والاقتصادية، التجارب النووية والفضائية في الصحراء الجزائرية... الخ.

ثم جرى لقاء آخر يوم التاسع ديسمبر 1961 بين الوفد الجزائري المتكون من سعد دحلب (رئيسا) ومحمد بن يحي والوفد الفرنسي المتكون من "جوكس" و"بيرونو دولوس"، وكان مشكل الصحراء ما يزال يعكر جو المحادثات أو المفاوضات بين الطرفين. وقد حاول دحلب أن يجد مخرجا لهذا المشكل فاقترح أن تتقدم اللجنة التقنية التي اتفق على إنشائها من قبل برأيها إلى الدولة الجزائرية بخصوص منح أو رفض رخص البحث والتقيب عن

البترو، وجرى أخذ و رد في الموضوع. كما تطرقت المفاوضات إلى وضع الأقلية الأوروبية، والقواعد العسكرية.

وخلال المفاوضات لاحظ الوفد الجزائري رغبة "جوكس" في التوصل إلى إطلاق النار، كما يتضح من موافقة الوفد الفرنسي على نظام الإيجار بالنسبة للمرسى الكبير، وبالشروط التي حددها الجانب الجزائري، كما وافق على معظم الأجوبة التي تلقاها من الوفد الجزائري في اللقاء الثاني الذي جرى بـ "بال" سويسرا، وكذلك في اللقاء الذي جرى في "بليروس" أيام 11 - 19 فيفري 1962.

اقتنع المسؤولون الفرنسيون في النهاية بأن المفاوضات هي الحل الوحيد للخروج من الأزمة التي يتخبطون فيها على جميع الأصعدة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، رضخوا مكرهين لشروط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي ثبتت بواسطتها وحدة الشعب الجزائري، ووحدة التراب الوطني، ووضع حد للنزيف الذي تتعرض له ثروات البلاد من قبل الشركات الاحتكارية الأوروبية⁽⁹²⁾.

وقد تم التصديق على الاتفاقيات من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس. كما وافق عليها قادة الثورة الخمسة المعتقلون في فرنسا وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد ورابع

بيطاط، وهذا من خلال توجيههم رسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة تتضمن موافقتهم على الاتفاقيات.

ثم استأنفت المفاوضات بين الجانبين يوم السابع مارس 1962، وكان الوفد الجزائري برئاسة بلقاسم كريم يتشكل من السادة: عبد الله بن طوبال، محمد يزيد، سعد دحلب، مصطفى بن عودة، محمد بن يحيى، رضا مالك والصغير مصطفى. وقد تم التوقيع على الاتفاقيات يوم 18 مارس 1962 وترتب على ذلك وقف إطلاق النار بين قوات جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر ظهراً⁽⁹³⁾.

وهكذا بلغت المفاوضات نهايتها بسبب اقتناع الطرفين بضرورة وضع حد لإراقة دماء الشعبين، وقد توصلوا إلى ذلك بسبب تحكيم الواقعية، وترك لروح التفاوض كل فرص النجاح، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يزيد في تعقيد الوضعية، وكان لتنازل الطرف الفرنسي عن بعض الشروط التي كان لا يقبل حتى مجرد النقاش فيها، بحيث أعطى ذلك الحيوية والحرارة لجو المفاوضات التي لم تتوقف هذه المرة بسبب إصرار الوفد الفرنسي على بلوغ نهايتها.

الهوامش

- 1- مولود قاسم نايت بلقاسم، مجلة أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر في تاريخ 1983، عدد 61، ص. 22.
- 2- المجاهد (بالعربية)، الصادرة في تاريخ 1959/4/2، عدد 39، ص. 5.
- 3- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص. 38.
- 4- المرجع نفسه، ص. 39.
- 5- المرجع نفسه، ص. 39.
- 6- المرجع نفسه، ص. 39.
- 7- مجلة الجيش، الصادرة بالجزائر، عدد 496، نوفمبر 2001، ص. 28.
- 8- عبد القادر خليف، "المؤتمرات الآفرو - آسيوية والقضية الجزائرية" مجلة المصادر، الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، في تاريخ ماي 2003، عدد 8، ص. 22.
- 9- عبد القادر خليف، "المؤتمرات الآفرو - آسيوية والقضية الجزائرية" مجلة المصادر، الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، في تاريخ ماي 2003، عدد 8، ص. 22.
- 10- إسماعيل "النشاط الدبلوماسي والاستقلال"، مجلة الجيش، الصادرة بالجزائر، في تاريخ نوفمبر 2001، عدد 496، ص. 29.
- 11- عبد القادر خليف، مرجع سبق ذكره، ص. 23.
- 12- إبراهيم شيبوط، "عمليات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني" مجلة أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، في تاريخ 1984، عدد 68، ص. 98.
- 13- عبد الله طوبال، تدخل في ندوة الإذاعة والتلفزيون، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الثالث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية "دون تاريخ نشر" ص. 231.
- 14- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، "التقارير الجهوية لولايات الشرق"، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثاني، الجزء الأول، الجزائر، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بالحزب، 1984، ص. 37.

- 15- صالح بوبنيدر، حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية، الجزائر، مطبعة دحلب، ص 19
- 16- علي كافي، مذكرات: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، الجزائر: دار القصبة للنشر 1999، ص 77
- 17- للاطلاع على تفاصيل الهجوم أكثر، انظر:
- (أ) أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 - 1956، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد (دون تاريخ نشر)، ص.
- (ب) أحسن بومالي، قيام الثورة الجزائرية و التعبئة الجماهيرية في الفترة 1954 - 1956، أطروحة دكتوراه دولة 2001 قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة، ص..
- 18- عبد الله بن طوبال، مرجع سبق ذكره، ص 231.
- 19- شهادة السيد أحمد هبهبوب، تحمل تاريخ 4 - 11 - 1981 بمدينة عزابة ولاية سكيكدة.
- 20- أنظر بهذا الخصوص المراجع التالية:
- المقاومة الجزائرية الصادرة بالمغرب، طبعة ثانية، في تاريخ 11 - 28 فيفري 1957، عددان 21 و 22، ص 4.
- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثاني الجزء الأول، الجزائر، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بالحزب، 1984، ص 37
- 21- العربي الزبيري "انتفاضة 20 أوت 1955" مداخلة قدمها في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثاني الجزء الثاني، الجزائر، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بحزب جبهة التحرير الوطني، 1984، ص 66
- 22- عمار طالبي، في حديث لمجلة أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، في تاريخ 1 - 8 - 1975، عدد 12، ص 6.
- 23- أنظر بهذا الخصوص المراجع التالية:
- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 - 1962، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 47

- أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد (دون تاريخ نشر)، ص 39 المدربة والمتخصصة.
- 24- حسن السعيد، "إعلام ثورة التحرير، ظهر المدفع في المعركة اليومية"، المجاهد الأسبوعي، الصادرة بالجزائر في تاريخ 13 نوفمبر 1987، ص. 30.
- 25- عبد الواحد، "الإعلام والثورة الجزائرية"، مجلة الجيش، الصادرة بالجزائر، عدد خاص، نوفمبر 2004، عدد 496، ص. 23.
- 26- الزبير سيف الإسلام "إعلام الثورة وإعلام الاستعمار وجها لوجه". ص. 73.
- 27- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين "تقرير الولاية الرابعة" المقدم في المنتدى الجهوي لتاريخ الثورة التحريرية، البلدة، (9 - 10 فيفري 1985)، ص 40.
- 28- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الإعلام ومهامه أثناء الثورة ص. 375.
- 29- المرجع نفسه، ص. 376.
- 30- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دراسات وبحوث المنتدى الوطني الأول حول الإعلام المضاد، قصر الثقافة، 1998، ص. 90.
- 31- إسماعيل، "النشاط الدبلوماسي: شعار واحد..الاستقلال"، مجلة الجيش الصادرة بالجزائر، في تاريخ نوفمبر 2001، عدد 496، ص. 28.
- 32- حسن السعيد، "إعلام ثورة التحرير: ضمير المدفع في المعركة اليومية"، المجاهد الأسبوعي، الصادرة بالجزائر في تاريخ 13 نوفمبر 1987، عدد 1423، ص. 30.
- 33- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص. 50.
- 34- المرجع نفسه، ص. 51.
- 35- المجاهد (باللغة العربية)، الملحق الثالث (توزيع المواد الإعلامية المتضمنة للعمل الدبلوماسي)، والصادر في تاريخ 1960، عدد 59.
- 36- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، قسنطينة، دار البعث (دون تاريخ نشر)، ص. 103.

- 37- محمد يحي وهاب، "الإعلام بندقية فاعلة للثورة..."، المجاهد الأسبوعي، الصادرة في الجزائر، في تاريخ 13 نوفمبر 1987، عدد 1423، ص 46.
- 38- المرجع نفسه، ص 46.
- 39- عواطف عبد الرحمن الصحافة العربية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- 40- انظر بهذا الخصوص المراجع التالية:
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، "تقرير الملتقى الجهوي للولاية الرابعة" لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بمدينة البليدة من 9 - 10 فيفري 1985، ص 134.
 - المنظمة الوطنية للمجاهدين، "تقرير الملتقى الجهوي للولاية الثانية" لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بمدينة قسنطينة من 30 - 31 جانفي 1984، ص 49.
 - المنظمة الوطنية للمجاهدين "تقرير ملتقى الولاية الأولى" لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بمدينة باتنة من 19 - 20 جانفي 1985، ص 75.
 - المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، طبعة ثانية، عدد 20، في تاريخ 1957، ص 2.
 - المنظمة الوطنية للمجاهدين "تقرير الملتقى الجهوي للولاية الخامسة، لكتابة تاريخ الثورة، المخصص للفترة 1956 - 1958، ص 33.
 - المنظمة الوطنية للمجاهدين "تقرير ملتقى الولاية الثالثة" لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بتيزي وزو من 7 - 8 فيفري 1985، ص 31.
- 41- للمزيد من التفاصيل عن التحضيرات المختلفة للإضراب العام، وانطلاقته في اليوم المحدد عبر التراب الوطني واستمراريته لمدة ثمانية أيام، ونسبة المشاركة فيه داخل التراب الوطني وفي أوساط المهاجرين بفرنسا، والقمع الوحشي الذي تعرض له الشعب الجزائري أثناء الإضراب وبعده، وكذا النتائج الإيجابية والسلبية التي ترتبت عن الإضراب العام. انظر بهذا الخصوص:
- أحسن بومالي، "إضراب 28 جانفي 1957: إجماع وطني عبره الشعب الجزائري على الرفض والتحدي" مجلة الذاكرة الصادرة بالجزائر عن المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثالثة، العدد الرابع، في تاريخ 1996، ص 59 - 95.
- 42- المرجع نفسه، ص 86 - 89.

- 43- المنظمة الوطنية للمجاهدين، "ملتقى اتحادية الجبهة بفرنسا" لكتابة تاريخ الثورة، من 1957 - 1958، المنعقد بالجزائر، في تاريخ 1987، ص 6.
- 44- المقاومة الجزائرية، الصادرة بتونس، طبعة ثالثة، عدد 7، في تاريخ 16 / 2 / 1957، ص 7.
- 45- مجلة أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 81، في تاريخ جانفي 1987، ص 2.
- 46- انظر بهذا الخصوص المراجع التالية:
- ملتقى اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، مرجع سبق ذكره، ص 7.
 - المقاومة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 2.
 - مجلة أول نوفمبر، مرجع سبق ذكره، ص 4.
- 47- مجلة الجيش، الصادرة بالجزائر، في تاريخ نوفمبر 2001، عدد 496، ص 29.
- 48- جيش و جبهة التحرير الوطني، الولاية الأولى: النشرة الداخلية، في تاريخ أفريل 1958، عدد 11، ص 15.
- 49- المرجع نفسه، ص 10.
- 50- الشباب الجزائري، الصادرة في تاريخ أفريل 1962، عدد 11، ص 10.
- 51- مجلة الجيش، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- 52- جيش و جبهة التحرير الوطني، الولاية الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- 53- مجلة الجيش، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- 54- الشباب الجزائري، الصادر في تاريخ أفريل 1962، عدد 11، ص 11.
- 55- إسماعيل، "النشاط الدبلوماسي: شعار واحد الاستقلال" مجلة الجيش، الصادرة بالجزائر، في تاريخ نوفمبر 2001، عدد 496، ص 30.
- 56- الشباب الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 57- المرجع نفسه، ص 12.
- 58- إسماعيل، "النشاط الدبلوماسي: شعار واحد الاستقلال"، مرجع سبق ذكره، ص 31.
- 59- مجلة الشباب، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- 60- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، ص 376.

- 61- عواطف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- 62- المرجع نفسه، ص 55.
- 63- المرجع نفسه، ص 55.
- 64- المرجع نفسه، ص 56.
- 65 -المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص 376.
- 66- المرجع نفسه، ص 376.
- 67- المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس في تاريخ 28 / 11 / 1960
- 68- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، قسنطينة، دار البعث، 1980، ص 358.
- 69- عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954 - 1962، الجزائر، مطبعة الشهاب (بدون تاريخ نشر)، ص 173.
- 70- حسن أبو شيبه، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960" حوار حول الثورة، الجزء الثاني، المركز الوطني للتوثيق والإعلام والصحافة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986، ص 327.
- 71- للاطلاع على مجريات هذه المظاهرة، انظر:
- أحمد زبال، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، حوار حول الثورة، الجزء الثاني، الجزائر، المركز الوطني للتوثيق والإعلام والصحافة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 349.
- محمد زروال، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، 1994، ص 180.
- حسن أبو شيبه، مرجع سبق ذكره، 342
- 72- المجاهد (بالعربية)، الصادرة في تونس في تاريخ: 28 / 01 / 1960، عدد 83.
- 73- أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، بيروت، دار العودة (بدون تاريخ نشر)، ص 123.
- 74- محمد زروال، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1994، ص 180.

- 75- جبهة التحرير الوطني، الولاية السادسة، نشرة الدليل رقم 4، الصادرة في تاريخ: ماي - جوان 1960، ص.9
- 76- لمزيد من الإطلاع على مظاهرات ديسمبر 1960، أنظر:
- أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، بيروت، دار العودة، بدون تاريخ نشر، ص 129.
- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سبق ذكره ص 362.
- عمار بوحوش، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، حوار حول الثورة الجزء 2، ص 343
- عبد الحفيظ أمقران، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، حوار حول الثورة الجزء 2، ص 360.
- المجاهد (بالعربية)، الصادرة في تونس، في تاريخ 19/12/1960، عدد 85.
- الجنيدى خليفة، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، حوار حول الثورة الجزء 2، ص 323.
- أحمد زياد، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، حوار حول الثورة الجزء 2، ص 349.
- 77- بن يوسف بن خدة "عندما يرفض الشعب العبودية" مجلة أول نوفمبر، عدد خاص، الصادر في تاريخ جويلية 1987، ص. 30
- 78- تدخل عبد الله بن طوبال في ندوة الإذاعة الوطنية على هامش الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم من 28 إلى 31 أكتوبر 1981، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الثالث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (بدون تاريخ نشر)، ص 236. وبين عبان رمضان وبين يوسف بن خدة.
- 79- بن يوسف بن خدة، مرجع سبق ذكره، ص. 31.
- 80- المرجع نفسه، ص 31.
- 81- بن يوسف بن خدة، مرجع سبق ذكره، ص. 31.
- 82- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، قسنطينة: دار البعث للطباعة والنشر 1980، ص. 343.

- 83- بن يوسف بن خدة، مرجع سبق ذكره، ص 81.
- 84- المرجع نفسه، ص 31.
- 85- يحيى بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 464.
- 86- بن يوسف بن خدة، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- 87- للاطلاع على تفاصيل أكثر بخصوص هذا الجانب، انظر:
- الشباب الجزائري، الصادرة في تاريخ جويلية 1961، عدد 24، ص 1.
 - يحيى بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 465.
 - بن يوسف بن خدة، مرجع سبق ذكره، ص 31.
 - تدخل عبد الله بن طوبال في ندوة الإذاعة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص 237.
- 88- يقصد ديغول بالطاولة المستديرة إشراك أطراف أخرى في المفاوضات إلى جانب جبهة التحرير الوطني كالحركة المصالية التي أسست في ديسمبر 1954، والحزب الشيوعي الجزائري، وتجمعات وشخصيات أخرى، حيث أراد ديغول إغراق الجبهة في هذه الطليخة المشبوهة.
- 89- الشباب الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 1.
- 90- بن يوسف بن خدة، مرجع سبق ذكره، ص 33.
- 92- للاطلاع على التفاصيل أكثر، أنظر:
- يحيى بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 475.
 - بن يوسف بن خدة، مرجع سبق ذكره، ص 33.
- 93- المرجع نفسه، ص 33.